

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون



الجلسة العامة ١٥

الإثنين، ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو (أوكرانيا)

خطاب دولة الأونرابل دنزيل دوغلاس، رئيس الوزراء
وزير الأمن القومي والخارجية والمالية والتخطيط
والإعلام في سانت كيتس ونيفيس

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

البند ١٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية
الآن إلى خطاب يلقيه رئيس الوزراء ووزير الأمن القومي
والخارجية والمالية والتخطيط والإعلام في سانت كيتس
ونيفيس.

جدول الأنصبة المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة
(A/52/350/Add.1)

اصطحب الأونرابل دنزيل دوغلاس، رئيس الوزراء
وزير الأمن القومي والخارجية والمالية والتخطيط
والإعلام في سانت كيتس ونيفيس إلى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في خطاب تضمنته
الوثيقة A/52/350/Add.1، يحيط الأمين العام رئيس الجمعية
العامة علماً بأنه منذ إصدار رسالته المؤرخة ١٦
أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، قامت جمهورية مولدوفا بسداد المبلغ
اللازم لخفض متأخراتها إلى ما دون المقدار الذي حددته
المادة ١٩ من مواد ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني جداً أن
أرحب بمعالي الأونرابل دنزيل دوغلاس، رئيس الوزراء
وزير الأمن القومي والخارجية والمالية والتخطيط
والإعلام في سانت كيتس ونيفيس وأدعوه إلى مخاطبة
الجمعية العامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علماً بهذه
المعلومة؟

تقرر ذلك.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

السيد دوغلاس (سانت كيتس ونيفيس) (ترجمة
شفوية عن الانكليزية): تشكل الذكرى السنوية الثانية
والخمسون لإنشاء الأمم المتحدة لحظة تاريخية أخرى
لنا جميعاً. وتواجهنا المشترك هنا دليل على أننا،

المناقشة العامة

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على
نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ
النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد
نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وفي هذا الصدد، تشجع حكومة سانت كيتس ونيفيس إجراء مناقشة مستفيضة لمقترحات الإصلاح الشاملة والبعيدة الأثر تلك بغية التوصل إلى توافق في الآراء.

ونعتقد أن من الأمور الحيوية أن نعيد هيكلة بعض مجالات الخدمات المتنوعة التي تقدمها الأمم المتحدة وإدماج بعضها. ومع ذلك، يجب أن يكون ذلك فاتحة تغيير حقيقي يعود بمنافع متزايدة على الدول الأعضاء. إذ ليس بوسعنا أن نؤيد مجرد نقل الموارد من جهاز إلى آخر بدون ضمانات مناسبة تكفل الكفاءة والمسؤولية. وفي هذا الصدد، نأمل ألا تتم إصلاحات التنمية على حساب فعالية الأجهزة الموجودة أو تميزها. ولكي يحقق العالم النامي نموا مستداما، فإننا نحتاج إلى الخبرة، ونحتاج إلى الموارد، ونحتاج إلى القدرات المؤسسية الموجودة لدى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها القائمة.

وإذ نعمل على تحقيق المزيد من الكفاءة في تنظيم الخدمات وإدارتها، فإنه من المهم ألا نقوض المنجزات الإيجابية التي أحرزناها في الماضي. وينبغي أن تمتنع الدول الأعضاء عن فرض الشروط على عملية الإصلاح، وبخاصة عندما تكون تلك الشروط نفسها عائقا أمام إحراز تقدم كبير في عملية الإصلاح ذاتها. ولهذا، تقترح سانت كيتس ونيفيس أنه لكي تنجح عمليات الإصلاح، ينبغي، بل ومن الضروري أن تسفر عن توازن وحماية لمصالح الدول الأعضاء، وألا تبدو وكأنها ببساطة تكافئ أو تعود بالنفع على قلة ذات حظوة. والإصلاح لا يعني مجرد إنشاء آليات لإعادة هيكلة التزامات الدول تجاه المنظمة. يجب ألا يستخدم الإصلاح باعتباره فرصة للمكافأة على القوة الاقتصادية الحالية. ويجب أن تصدر القرارات المعنية بالعضوية الدائمة وغير الدائمة، بوصفها جزءا من عملية الإصلاح، نتيجة عملية نقاش وبناء لتوافق الآراء.

ويتوقع وفد بلدي أن يرى اهتماما أكبر بالتمثيل الجغرافي وبتصحيح أوجه الإجحاف القديمة التي لا تزال نعاني منها إلى اليوم. وتناشد سانت كيتس ونيفيس جميع الدول أن تحرص على عدم الخلط بين الحاجة إلى إجراء إصلاحات حقيقية شاملة والالتزامات المالية المقررة قانونيا تجاه هذه المنظمة. ينبغي للدول التي تطالب بالإصلاح أن تكون مستعدة أيضا لإصلاح المواقف والتصورات الخاطئة عن الأمم المتحدة. وينبغي لنا أن نتحمل كل مسؤولياتنا تجاه المنظمة. ويقتضي التقدم أن

بوصفنا أعضاء في هذه المؤسسة العظيمة، لدينا الفرصة لتحقيق تطلعاتنا وتوقعاتنا الجماعية. ولهذا، من الضروري أن تضمن المنظمة أنها لن تتفاوض عن شواغل الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الواقعة في العالم النامي، ولن تعتبرها شواغل ثانوية بالنسبة لتلك العملية.

وإنه لأمر أساسي أن تصبح الأمم المتحدة عاملا حافزا في تحسين نوعية حياة مواطنينا ونصيرا لحقوقنا وحرماننا الأساسية. وتتطلب هذه التحديات قدرا كبيرا من الالتزام والتفكير الاستراتيجي. وأعتقد أننا إذا نجحنا نكون قد أرسينا دعائم السلام والأمن الدولي للأجيال المقبلة.

وإذ تقف أماننا وشعوبنا في مفترق طرق التغييرات الهائلة، وتزداد الآمال في مجالي التنمية البشرية واستئصال الفقر، يجب أن يتاح للأمم المتحدة القيام بدور أكبر. وترى سانت كيتس ونيفيس أن الأمم المتحدة تتمتع بالقدرة المؤسسية اللازمة لتجسيد طموحاتنا الجماعية ولحسم العديد من المشاكل التي تواجهها الدول القومية في نفس الوقت.

وفي ضوء الأهمية القصوى التي تعلقها حكومة بلدي على الأمم المتحدة بعد إصلاحها وجعلها أكثر فعالية، نرحب بتعيين سعادة السيد كوفي عنان أمينا عاما. فالتزامه بهذه المنظمة وخبرته الواسعة بها يساعدان على تزويد الأمم المتحدة بالقيادة الحاسمة التي تحتاج إليها في هذا المنعطف الخطير من تاريخها.

وإذ ننتقل إلى ألف سنة جديدة بشكوكها وتعتيقاتها المتزايدة، يتعين على الأمم المتحدة وأعضائها أن يلتزموا من جديد بتحقيق التنمية البشرية بكل جوانبها، وإلا نكون قد أخفقنا في الوفاء بولايتنا المتمثلة في استئصال الفقر في هذا العقد.

إن التخفيض المتزايد في المعونة والمساعدة التقنية، اللتين يحتاج إليهما العالم النامي احتياجا شديدا، يهدد بمواصلة تهيمش بلداننا الفقيرة. وهذا يعني أن اعتماد تلك البلدان على الأمم المتحدة سيزداد في المستقبل. ولهذا، نحث الأمم المتحدة على العمل بتعاون وثيق مع البلدان النامية من أجل ابتكار أفكار جديدة ونهج عملية لتحسين مستوى معيشة الفقراء في العالم. ونرى أن هذا الواقع يزيد من أهمية مقترحات الأمين العام للإصلاح.

إليها على أنها أفضل نظم الحكم من الناحية العملية وأكثرها فائدة لتقدم شعبنا. بيد أن الديمقراطية ليست ببساطة مؤسسات أو عمليات. إنها تتعلق بإقامة حكومة تمكن الشعب، وتعلق ببيئة تمكينية يمكن فيها للشخص

نعمل جميعا بتعاون أوثق فيما بيننا لكي نواجه المشاكل المعقدة والمتعددة، القديمة والحديثة على حد سواء.

وتحقيقا لهذا الهدف، أرجو أن نضع تحديا لأنفسنا بأن نتوصل إلى أرضية مشتركة وأن نساعد الأمم المتحدة على وضع الأفكار والاستراتيجيات الواجبة التي تعزز جدول أعمالنا المشترك. قد لا يكون ذلك بالأمر اليسير، وبالتالي فإن المنظمة بحاجة إلى إقامة علاقة منفعة متبادلة بين من يرسمون السياسة في الحكومات ومجتمع دوائر الأعمال.

وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقديري للتبرع السخي الذي أسهم به السيد تيرنر لهذه المنظمة، والذي يشهد على أنه مواطن دولي ممتاز. ونحن على ثقة بأن هذه المبادرة الإنسانية لدعم المنظمة وأعمالها سيكون لها أثر ملحوظ على المجالات التي عينها، وأنها ستمثل تحديا للآخرين الذين يفكرون على نفس المنوال لكي يبرهنوا هم أيضا على دعمهم لهذه المنظمة.

وهذا الدعم الذي تبدى يذكرنا بأنه لا يمكن توفير القيادة النزيهة والشاملة التي تريدها الدول الأعضاء إلا عن طريق الأمم المتحدة. إذ لا توجد مؤسسة غير الأمم المتحدة، بما لديها من أوجه نجاح وفشل طوال ٥٠ عاما بوصفها مؤسسة عالمية، تحظى بتلك الخبرة الفريدة القادرة على تطوير القدرات الأساسية لخدمة أعضائها. فالأمم المتحدة تتمتع بميزة تنافسية. والأمم المتحدة يمكنها أن تنجح بعد إصلاحها في مواجهة التحديات الحديثة لعصر حديث، ولكنها لن تنجح إلا إذا سمح لها بالعمل.

وإني لأفهم جيدا قوة الفردية والاحتميات الوطنية. وأفهم تماما أيضا الشواغل المتعلقة بالمؤسسات فوق الوطنية. ومع ذلك، فقد قطعنا شوطا طويلا لا يسمح لنا بأن نسلم مصيرنا العالمي للخوف والأوهام.

إننا عندما نتكلم عن تطوير الإنسان ولا نقدر في نفس الوقت أن الحقوق الاقتصادية أساسية بالنسبة للكرامة الإنسانية كحقوق الإنسان تماما، فإننا نضر بقضية حقوق الإنسان ضررا كبيرا. ومع ذلك، فإننا عندما نسلم بهذه الحقوق، إنما نعطي مضمونا أكبر للاستقرار الاجتماعي ولعملية الديمقراطية الحققة.

وليست الديمقراطية جديدة على منطقة الكاريبي. إنها أسلوب حياة وعادة تقليدية في منطقتنا. ونحن ننظر

نغفل الصلة الهامة بين النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي والاجتماعي الطويل الأجل. فالتنمية المستدامة في منطقة الكاريبي تخدم مصلحة الجميع.

إن حكومتني لا تؤمن بنظرية التآمر، ولكنها تعي فعلا السهولة التي يمكن أن نصبح فيها جميعا ضحايا لمؤامرة السكوت ومؤامرة الإهمال. فاقصاداتنا محاصرة؛ وأسلوب حياتنا مهدد بالخطر؛ ونمو بلداننا وشعوبنا تقوضه قوى أكثر قدرة على استغلال العولمة وتحرير التجارة.

لا يستطيع أحد أن يتهمنا بحسن نية بالخلود الى الرضا عن الذات. فقد عملت بلداننا بجهد لمجاراة الاتجاهات الاقتصادية الراهنة. وانهجنا سياسات مالية ونقدية متشددة، ونقوم برصدها عن كثب. والتجأنا الى التدابير الاجتماعية والاقتصادية الواقية التي يفترض أنها وضعت لضمان النمو والبقاء الاقتصادييين لمختلف اقتصاداتنا.

لقد كان الطريق الذي سلكناه صعبا، وتعلمنا دروسا قيمة. ولكننا لا نزال نعاني استبعاد شتى منتجاتنا من أسواق البلدان المتقدمة النمو. وكنتيجة مباشرة لذلك، أصبح القطاع الخاص يتشكك في إمكانية بقائه وقدرته على تحقيق الربح.

فبلداننا المنتجة للموز في المنطقة عانت من صفة قوية وقد تكون مدمرة إثر قرار لجنة منظمة التجارة العالمية الأخير بشأن نظام تجارة الموز لمجموعة دول أفريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادئ. إذ لا يمكن تصور أن حصة بلدان هذه المجموعة، وهي حصة غير كبيرة ولكنها هامة، في هذه الأسواق يمكن أن تشكل أي تهديد يذكر لمصالح المنتجين المتعددي الجنسيات المتعاونة.

إن صناعتي الموز والسكر في منطقتنا من أكبر مستخدمي العمالة ومدري العملة الأجنبية؛ ومع ذلك، فإنهما يتعرضان للتحدي بهدف تفكيكهما كليا في نهاية المطاف، بدون أي اعتبار لبقائنا. وفي نفس الوقت، لم يتح لنا حتى الآن الوصول بيسر الى التكنولوجيات الأساسية الضرورية لجعل صناعاتنا ومواردنا البشرية أقدر على المنافسة وأكثر كفاءة.

نحن نؤكد أن تحرير التجارة دون آليات مناسبة لحماية البلدان الصغيرة والضعيفة لا يعزز التجارة المنصفة. أين الإنصاف في التجارة المنصفة؟ إذن، كيف ستجد دولنا

العادي - الفقير والمخدول والمتعلم والغني - أن يشعر أنه جزء منها وأن يشعر، سواء أكان ذكرا أم أنثى، أنه يشارك في عملية اتخاذ القرارات، ويشعر أن أحلامه يمكن أن تتحقق فعلا.

وحيث أننا نعتبر الديمقراطية أكثر وسائل التنمية البشرية المستدامة كفاءة وقابلية للتطبيق، فإنها يجب أن تؤدي عملها وأن ينظر إليها على أنها تؤدي عملها. ويجب أن يطمئن الناس في ظلها إلى أن بوسعهم من خلال التنمية المبشرة بالخير النهوض من مستنقع الفقر، وأنهم سينهضون منه فعلا. وإذا أخفقنا في أن نفي بوعدنا، فإن الديمقراطية ستفشل. وإذا فشلت الديمقراطية، فإن الفقر سيترسخ وتصبح الفوضى أمرا محتوما.

لمدة طويلة، ارتبط الفقر بمصير الدول الصغيرة. ويقلق حكومة وشعب سانت كيتس ونيفيس كثيرا أن من السهل، فيما يبدو، غض الطرف عنهما. فصنوف المعاناة الاقتصادية والتمزق السياسي والانحلال الاجتماعي، التي فرض علينا أن نتحملها بوصفنا بلدانا نامية صغيرة، لا تلقى إلا قدرا قليلا من الاهتمام. وبدلا من أن نرى الدعم الحاسم من العالم المتقدم النمو، فإننا نشهد زيادة النزعات الانعزالية والإهمال.

وفي موجة العولمة الحالية، أصبح الاستقرار الاقتصادي نقطة ضعف لأمن منطقة الكاريبي وديمقراطيتها وآفاق التنمية المستدامة فيها. وما لم تعزز هذه الاقتصادات وتلقى المساعدة المناسبة، فإن المواهب الفكرية الهائلة في هذه البلدان ستذهب سدى وسيصبح النسيج السياسي والاجتماعي معرضا للقوى الأتمة المتربصة بالمنطقة.

إن بلداننا الصغيرة بحاجة الى دعم مؤسسي وشراكة للمساعدة في إعداد شبابنا لتكييف معارفهم ومهاراتهم مع الظروف العالمية المتغيرة. ومن شأن هذه المساعدة أن تساعد على جعلهم مكتفين ذاتيا وأكثر تجاوبا مع التغيرات الدائرة حولهم التي لا يمكن التنبؤ بها.

علاوة على ذلك، يجب أن نعمل على خلق فرص عمل بصورة مستمرة لحفز شبابنا ووضع حاجات الحياة الأساسية في متناول اليد بالنسبة لأبائهم. ولا ينبغي لنا أن

في سانت كيتس ونيفيس. وهذا التزام من حكومة سانت كيتس ونيفيس بتنمية مواطنيها.

لقد قلت في الماضي، وما زلت أرى الآن، إننا يجب أن نتخلى عن ممارسة استخدام نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي لقياس مستويات معيشة البشر في العالم النامي. فكيف يمكن للعالم المتقدم النمو والوكالات المتعددة الأطراف أن تحرم بلداناً من المساعدة على أساس أن هذا البلد أو ذاك قد وصل إلى هذا الحد المصطنع؟ ألا يحق للناس في العالم النامي أن يعيشوا في مستوى أعلى، أم أن عليهم أن يهيموا دوماً على حدود الفقر، وأن يتواجدوا فقط عند مستويات يعتبرها العالم متقدم النمو مؤشرات مقبولة للتقدم البشري؟

ومن المهم لنا أن نكرس طاقاتنا لمنطق الوقاية. ونحن في سانت كيتس ونيفيس نؤمن إيماناً عميقاً بأن الوقاية خير من العلاج. ونؤمن بتمكين شعبنا من أن يعيش حياة خالية من الفقر واليأس. وقد دعا الأمين العام إلى زيادة الكفاءة، وإلى تعبئة مزيد من الموارد، وإعادة وزع الوفورات المحتملة إلى ميادين التنمية. وهذا أمر طال انتظاره.

ومن واجب الدول الأعضاء أيضاً، أن تضمن توجيه موارد جديدة نحو التنمية. وسيتعين أن تسترشد هذه العملية وتتغذى بالبصيرة النافذة والإرادة السياسية وبفهم لاحتياجات عالمية مثل التنمية المستدامة واستئصال الفقر. وستنطوي على بُعد النظر والتحليل العميق واستعداد لتجاوز المصالح الوطنية الأنانية. وبالعمل معا على تشكيل مصيرنا الجماعي، سنتمكن من تقليل مخاطر نشوب نزاعات سياسية واجتماعية في المستقبل.

وأعتقد اعتقاداً راسخاً أن الظروف الخاصة ومؤشرات الضعف في الدول الصغيرة يجب أن تحتل مكان الصدارة في النقاش الدولي. ولو كان هناك أدنى شك في مدى ضعف الدول الصغيرة، فإنني أتحدى الجمعية العامة أن تتذكر الحالة البائسة التي تعيشها جزيرة مونتسيرات الكاريبية. وهذا الواقع يوضح بجلاء أن الأمر لا يحتاج إلى أكثر من كارثة واحدة، أو عمل عنيف واحد من أعمال الطبيعة أو انفجار بركاني واحد، لتشريد سكان بأكملهم، وتدمير اقتصاد بأكمله، وإتلاف النسيج الاجتماعي لشعب بأكمله. وحكومة سانت كيتس ونيفيس، على غرار البلدان الأخرى في الجماعة الكاريبية، مدت يد العون طوعاً لشعب مونتسيرات، وقدمت له الدعم الصحي

النامية الجزرية الصغيرة طرقاً جديدة ومستدامة لتلبية الحاجات المتعاظمة لسكاننا؟ كيف سنتمكن من وقف استنزاف الأدمغة، وهجرة الموارد البشرية بحثاً عن مستويات حياة أفضل؟

لقد تعهدت بلداننا بتنويع اقتصاداتها على الرغم من حالات التفكك الواضحة داخل مجتمعاتنا. ونحن لا نزال ملتزمين بالمؤسسات الديمقراطية ونخصص بصورة مستمرة من مواردنا الشحيحة للتنمية البشرية. وما فتئت حكوماتنا في منطقة الكاريبي تعمل بتعاون أوثق مع القطاع الخاص بوصفه شريكاً حقيقياً في التنمية. وقد قمنا بسن تشريعات لتيسير زيادة فرص الاستثمار وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والمدخرات الوطنية.

ومع ذلك، يبدو أننا، مع كل خطوة نخطوها ننق فريسة لمطالب مستمرة تتغير باستمرار بإجراء مزيد من التغييرات الواسعة النطاق دون أي اعتبار لآثارها على بلداننا وعلى شعبنا. فالعولمة بنهمها وقوى السوق الحرة المستنفرة وتحرير التجارة، كلها قوى ضاربة لا تشع أبداً. لماذا تكون القواعد التي تهبط علينا بلا نهاية، دائماً في غير مصلحة الدول الصغيرة الفقيرة الموارد؟

في السنوات القادمة، لن يقتصر التحدي الذي نواجهه على الاستمرار في الصراع مع الفقر، بل سنواجه أيضاً، في مسعانا لمواكبة الآثار المعقدة للقوى التي تجابه مجتمعاتنا وتهدد ديمقراطيتنا، تحدياً خطيراً لمفاهيم السيادة والحكم. فطبيعة المعلومات ورأس المال والعمل والتقدم التكنولوجي التي تتخطى كل الحدود لن ترحم بلداننا الصغيرة من العواقب المرهقة التي أطلقتها العولمة.

وبرغم هذه الصعوبات، فإن سانت كيتس ونيفيس لن تصبح دولة تستجدي الإحسان. وسوف نعطي الأولوية لحق مواطنينا في الرفاهية الاقتصادية. فما هي الجددى من أن يتمتع شعبنا بحقه في الوجود، ويحرم من الحق في أن يعيش حياة كريمة؟

وقد تعهدت حكومة العمال في سانت كيتس ونيفيس ببناء ١٠٠٠ بيت جديد بأسعار معقولة قبل نهاية هذا القرن. ونعتقد أن جميع مواطنينا لهم الحق في أن يعيشوا في كرامة، وأن يحصلوا على الضرورات الأساسية للحياة. وقد سلمنا بالفعل أكثر من ١٠٠ منزل جديد، ونتوقع مع نهاية هذا العام أن تنتقل ٣٠٠ أسرة إلى المنازل الجديدة

أوجه التقدم الاقتصادي والتكنولوجي والاجتماعي في
تايوان.

ختاماً أقول، إن الوفاء بتطلعات مواطنينا ليس بالمهمة
البسيطة، ولكن هذا لا يمكن، ولا يجب، أن يثبط عزيمتنا.
وآمل إذن، ونحن نسعى إلى تحقيق أهدافنا، ألا تستمر
الدول الأعضاء في فرض مطالب غير معقولة على هذه
المنظمة، بينما تنكر عليها الأدوات والموارد الضرورية
لاتخاذ الإجراءات الواجبة. إن عالمنا يحتاج إلى أمم متحدة
أقوى. وبلداننا وشعوبنا تحتاج إلى إشرافها الفكري وإلى
إمكانات التجرد فيها. فلنكف إذن عن محاولة إقصائها إلى
الهامش، حتى لا نجازف بعواقب وخيمة في المستقبل.
ولنلتزم بكتابة تاريخ يمكننا أن نزهو به، خشية أن يزدرينا
التاريخ لتبديدنا لتراث أطفالنا، ولنجعل هذه الجمعية
العامة نقطة تحول تترجم فيها الجهود الجماعية إلى عمل
ملائم ونتائج جديدة بنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود بالنيابة عن
الجمعية العامة أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الأمن
القومي، والخارجية، والمالية، والتخطيط والإعلام في
سانت كيتس ونيفيس، للبيان الذي أدلى به توا.

اصطحب الأودنرابل دنزيل دوغلاس، رئيس الوزراء
وزير الأمن القومي، والخارجية، والمالية، والتخطيط
والإعلام في سانت كيتس ونيفيس، من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن
لمعالي وزير خارجية جمهورية كوريا، السيد شونغ ها يو.

السيد يو (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أهنتكم، سيدي، لتسلمكم منصب رئاسة الدورة الثانية
والخمسین للجمعية العامة، وأتعهد لكم بتقديم دعمنا
وتعاوننا الكاملين. وأشيد أيضاً بسلفكم، السفير غزالي
اسماعيل، الذي مكّنت جهوده المخلصة الدورة الحادية
والخمسین للجمعية العامة من التصدي لبعض المسائل
الجوهرية التي لها تأثير على مستقبل الأمم المتحدة.

ونحن مجتمعون في وقت تحيط بالبشرية فيه
تساؤلات عميقة: هل لدى المجتمع الدولي ما يلزم من
الإرادة والوسائل لجعل القرن الحادي والعشرين حقبة
يسودها سلام أشمل، وعدالة أقوى وازدهار أكبر؟ وهل
يمكننا القضاء على الفقر وحماية البيئة؟ وهل نحن
قادرون على كفالة احترام حقوق الإنسان وتعزيزها في

والاجتماعي. وما زلنا نوفر فرص العمل وغيرها من فرص
الأعمال التجارية لمن يأتون إلى شواطئنا في سانت كيتس
ونيفيس من جزيرة مونتسيرات. وأحث المجتمع الدولي أن
ينضم إلى المجتمع الكاريبي في اتخاذ خطوات فورية
وحاسمة وملموسة لمساعدة شعب مونتسيرات.

إن مونتسيرات نموذج مصغر لوجودنا المتقلقل
والمحفوف بالمخاطر. ولذا، فإننا نحث المجتمع الدولي أن
يفي بوعوده بمقتضى برنامج عمل بربادوس وغير ذلك
من التزاماته تجاه العالم النامي. إن بقاءنا كمنطقة يرتبط
ارتباطاً لا تنفصم عراه ببيتنا؛ والقيود المادية
والاقتصادية التي نعانيها لا يجوز أن تزداد وطأة بالمرور
العابر لشحنات النفايات الخطرة خلال ممراتنا المائية.
فهذه الأعمال تمثل انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان الخاصة
بنا، وامتهان لكرامتنا وسيادتنا.

وإذ نعمل على تحقيق أحلام من سبقونا، أثق في أننا
سننجح في تعزيز الثقة في الأمم المتحدة، وأن نعهد إليها
بتحقيق أهدافنا المشتركة. وفي الوقت نفسه، ستكون
هناك مناسبات يتعين علينا فيها أن نتحدى أنفسنا لكي
نتفهم أن بعض المشاكل في الشؤون الدولية تتطلب نهجاً
وحلولاً محلية. وعلينا بالتالي أن نستسلم لهذه الحتميات.

مثال على ذلك الشرق الأوسط حيث تستدعي الأزمة
الحالية تعزيز الثقة المتبادلة ووجود استعداد واضح لفهم
ضرورة حضور جميع الأطراف إلى مائدة التفاوض. وتعتقد
سانت كيتس ونيفيس أن السلم والأمن الدائمين يمثلان
الرغبة المشتركة للدول المعنية. والنجاح يحتاج إلى الجرأة
والالتزام. والتقدم الحقيقي لن يأتي من العنف وتبادل
الالتهامات وانعدام الثقة، وإنما سيأتي من الشراكة والحوار.
وتحث سانت كيتس ونيفيس الطرفين على اللجوء إلى
التفاوض والتدابير الخلاقة لبناء الثقة في معالجة
خلافاتهما.

كما تحث سانت كيتس ونيفيس الشعب الصيني على
جانبى مضيق تايوان، على تكريس طاقاته الجماعية
لاتباع نهج مشتركة لحسم حالة الجمود الراهنة التي تفرق
ما بينه. وترى حكومة سانت كيتس ونيفيس أن التقدم في
هذه المسألة يتطلب من الجميع الحوار المستمر والإرادة
السياسية وصدق النوايا. ونعتقد أيضاً أن الطفرات الرائعة
التي حققها شعب الصين في تايوان في العقدين
الماضيين لا يجوز تبديدها. والمجتمع الدولي يمكنه أن
يستفيد - بل هو مهياً لأن يستفيد - استفادة كبيرة من

العلاقات الدولية على مر العقود العديدة الماضية تبرر تماما توسيع عضوية المجلس. إلا أنه، نظرا لأوجه القلق المتنوعة والحساسية التي يبدوها جميع الدول الأعضاء، يجب معالجة هذه المسألة بأقصى قدر من الحذر والجدية. وينبغي بذل كل الجهود من أجل التوصل إلى صيغة توافقية، واضعين في أذهاننا أن في العجلة الندامة.

لقد كان بروز عدد كبير من البلدان التي تمثل قوى وسطى والتي لها القدرة على الإسهام على نحو مجد في نصررة قضية السلم والأمن الدوليين، واحدا من أهم التطورات وأكثرها تبشيرا بالخير في العلاقات الدولية على مدى النصف قرن الأخير. وينبغي لأية خطة لإصلاح المجلس أن تتيح لتلك البلدان الفرص التي تمكنها من الحصول على عضوية المجلس بتواتر معقول يتناسب مع قدراتها ومساهماتها.

ونعتقد أيضا أنه ينبغي لإصلاح المجلس أن يقوم على تناول المشاكل وأوجه القصور التي واكبت سير أعمال المجلس حتى الآن، ولا سيما فيما يتعلق بنظام العضوية الدائمة والحق في النقض. واقتناعا منا بأنه يمكن القيام بالمزيد لجعل مجلس الأمن هيئة أكثر تمثيلا وكفاءة وديمقراطية، سنظل نبدي انفتاحا في ذهن ومرونة فيما يتعلق بأية اقتراحات من شأنها تحريك هذه العملية الهامة في الاتجاه الصحيح.

وقد أسهمت جمهورية كوريا، بوصفها عضوا في مجلس الأمن للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، الإسهام المتوجب عليها في نصررة قضية السلم والأمن الدوليين. كما شاركنا مشاركة فعالة في التوصل إلى قرارات هامة تعزيزا للسلم والاستقرار في البلدان الواقعة في بعض أنحاء العالم الثالث والتي أصيبت بأفة النزاعات الأهلية في الأعوام العديدة الماضية. ونظمنا أيضا، خلال رئاسة كوريا للمجلس في أيار/مايو الماضي، مناقشة مفتوحة بشأن مسألة اللاجئين. ونتج عن هذه المناقشة اعتماد بيان رئاسي في حزيران/يونيه بشأن توفير الحماية للمساعدة الإنسانية المقدمة للاجئين ولغيرهم ممن يتواجدون في حالات النزاع. وهذا يبين بوضوح كون مجلس الأمن قد بات يدرك أن الأمن ينطبق على الناس بقدر ما ينطبق على الدول في حقبة تشهد نزاعات داخل الدول.

وعلى الرغم من العديد من التطورات الإيجابية في ميدان الأمن في حقبة ما بعد الحرب الباردة لا يزال عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل شاغلا ذا أولوية للناس

جميع أنحاء العالم؟ وهل يمكننا تفعيل الأمم المتحدة مجددا بحيث تتمكن من أن تصبح الوسيلة الكفيلة بالنهوض بهذه الأهداف؟ يمكننا، بل يجب علينا أن نجيب عن كل من هذه الأسئلة بالإيجاب.

وقد وفر الأمين العام للمجتمع الدولي، من خلال اقتراحاته الأخيرة بشأن الإصلاح، بوصلة في الوقت المناسب تساعد في العثور على الطريق. ويرى وفدي أن اقتراحات الأمين العام الأخيرة تتضمن نطاقا واسعا من الإصلاحات المصممة لإجراء تحسين شامل لمنظومة الأمم المتحدة. ونحن على ثقة من أنه يمكن ترجمة العديد من أفكار الأمين العام إلى حقائق عملية من خلال التشاور بذهن منفتح، وبالمشاركة الكاملة لجميع الدول الأعضاء في هذه الدورة. وفي هذا المجال، أود التذكير بالبيان المؤرخ ١٠ آب/أغسطس الذي أدلت به مجموعة الـ ١٦، التي تضم جمهورية كوريا، والذي أعرب عن التأييد لمبادرات الأمين العام بشأن الإصلاح.

وفي حين يشكل الإصلاح المؤسسي شرطا مسبقا لقيام أمم متحدة أكثر فعالية، فمن الواضح أنه ما لم يتوفر دعم مالي يعتمد عليه على نحو أوثق، لا يمكن للأمم المتحدة أن تنتقل انتقالا فعالا إلى القرن الحادي والعشرين. ولن تبلغ الأمم المتحدة بأمان وسلاسة وجهتها الأخيرة المتمثلة في توفير مستقبل أفضل للبشرية إلا عندما تفي الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية كاملة، وفي حينها، ودون شروط.

هذه هي الروح التي انتهجت كوريا بها سياسة راسخة تقضي بدفع المستحقات المقررة عليها كاملة وفي حينها. وسنشرك مشاركة ناشطة في الجهود المشتركة التي تبذل في سبيل اعتماد جدول أنصبة مقررة أكثر إنصافا في هذه الدورة. وستنظر حكومتني في أمر الانتقال التدريجي من مجموعة المساهمين جيم، التي تنتمي إليها كوريا حاليا، إلى المجموعة باء فيما يتعلق بالأنصبة المقررة لحفظ السلام. وفي هذا تأكيد جديد على ما نبديه من التزام دائم تجاه كفالة الحيوية المالية للأمم المتحدة ودعم ما تبذله من جهود لصون السلم والأمن الدوليين.

وأمامنا مهمة دقيقة أخرى هي إصلاح مجلس الأمن. ففي الدورة الأخيرة، شارك وفدي مشاركة ناشطة في المداولات التي أجريت بشأن هذه المسألة، على أساس ما لبلدي من خبرات بوصفه عضوا في المجلس. ونحن مع الرأي القائل بأن التغييرات الجذرية التي طرأت على

الى إبرام الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل في وقت مبكر.

وفي عصر الترابط بين الدول هذا، لا يمكن أن يظل المجتمع الدولي في حالة لا مبالاة إزاء التخلف الاقتصادي الذي يعيش فيه معظم العالم. ولذلك، يرحب وفدنا باعتماد "خطة للتنمية" في الدورة الماضية للجمعية العامة وبمقترحات الإصلاح التي تقدم بها الأمين العام والرامية الى تعزيز مبادرات الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية، وأيضا أنشطتها الإنمائية. لهذا السبب، نؤيد اقتراح الأمين العام بتعزيز الدور التنسيقي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. ونتوقع أن تناقش مختلف المقترحات الخاصة بطرائق تمويل أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية مناقشة كاملة في هذه الدورة.

إن كوريا، وهي الآن عضو بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ستشارك بشكل أقوى في مشاريع التعاون بين الجنوب والجنوب بغرض القيام بدور التقريب بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وفي محاولة لتوسيع نطاق المساعدة التي تقدم الى أقل البلدان نموا، شاركنا في مشاريع تعاون ثنائي مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا منذ ١٩٩٥، ونخطط للقيام ببرنامج للتنمية في أفريقيا للفترة ١٩٩٨ الى ٢٠٠٠.

لقد أنشأت حكومة بلدي، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، معهد المصل الدولي في سيول في شهر أيار/مايو الماضي. وهذا المعهد مكرس لبحوث وتطوير الأمصال للأطفال في جميع أنحاء العالم، وبخاصة في البلدان النامية. ومن المقرر أن يعقد الاجتماع الافتتاحي لمجلس أمنائه في سيول في الشهر المقبل. ونتطلع الى الدعم السخي من الدول الأعضاء لهذا الهدف الهام، وهو حماية أطفالنا من الأمراض المسببة للهزال.

وإذ تنتقل الى المسائل البيئية، ترحب بلادي باعتماد برنامج لمواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة، وتلتزم بالمشاركة باخلاص في تنفيذه. ويسرنا بشكل خاص، أن اقتراح كوريا بالقيام بدراسة جدوى بشأن نقل التكنولوجيا المملوكة ملكية عامة أيدها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء، وأدرج في البرنامج، وستقدم نتائج دراسة الجدوى، التي تمويلها حكومة بلدي، الى الدورة السادسة للجنة التنمية المستدامة في شهر

والحكومات على حد سواء. وتعتقد حكومتنا أن الانضمام العالمي إلى أنظمة عدم الانتشار القائمة يمثل خطوة أساسية على طريق تحقيق ذلك الهدف المشترك. وفي هذا المجال، نرحب بدخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ، ونحث الدول التي لم تنضم إلى الاتفاقية بعد، ومن بينها كوريا الشمالية، على القيام بذلك في أبكر وقت.

وما برح انتشار الاستعمال العشوائي للألغام الأرضية المضادة للأفراد سببا في آلام وإصابات بشرية هائلة، وبخاصة بين المدنيين. وبالنظر إلى حجم الولايات التي تسببت بها الألغام الأرضية المضادة للأفراد، قررت جمهورية كوريا أن تمدد إلى أجل غير مسمى وقفها لتصدير الألغام الأرضية المضادة للأفراد، الذي كان العمل به سينتهي في آخر هذا العام. إلا أننا نعتقد أن أوجه القلق الأمنية المشروعة لكل بلد يجب أن تراعى المراعاة اللازمة لدى التصدي لهذه المسألة.

وفي حين أننا نؤيد تأييدا كاملا الحملة النبيلة الهادفة إلى حماية المدنيين الأبرياء من الألغام الأرضية المضادة للأفراد، فإنني أود أن أكرر القول بأن فرض الحظر بصورة جامعة مطلقة أمر لا يمكن أن يشكل إجابة مرضية لبلد يواجه، مثل جمهورية كوريا، خطرا حقيقيا وقائما بتكرار اندلاع حرب عامة، ولا تبعد عاصمته المكتظة بالسكان سوى ٢٥ ميلا عن خط التماس العسكري. إن مشروع المعاهدة الذي اعتمد في أوصلو قبل أسبوعين لا يستجيب، برأينا، استجابة كاملة لأوجه القلق التي أعربنا عنها باستمرار، أو للطابع الاستثنائي التي تتسم به الحالة في شبه الجزيرة الكورية.

ولا يزال المجتمع الدولي يسعى باستمرار الى القضاء على جميع أشكال الإرهاب من على وجه الأرض. ومع ذلك، لا يزال الإرهاب قائما يمثل واحدا من التهديدات الكبرى التي يتعرض لها السلام الدولي، مسببا خسارة كبيرة في أرواح بريئة. ولقد تعرضت جمهورية كوريا لأعمال إرهاب وحشية عديدة جديدة بالاذراء، ولا تزال تعيش في ظل تهديدها المستمر، بما في ذلك التهديدات الصريحة الأخيرة الموجهة ضد صحافتنا الحرة. ونحن نؤيد بقوة الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب ونؤكد أهمية التمسك بمبدأ عدم التسامح بشأنه بأي حال من الأحوال. وبالنظر الى ما يرتكب من إرهاب على مستوى عالمي، نعتقد أيضا أن الأمم المتحدة يمكنها أن تقوم بدور مركزي في تعزيز النظام الدولي لمناهضة الإرهاب. وفي هذا الشأن، نتطلع

وأشار تقرير الأمين العام بحق الى أن التطورات التي وقعت في العقد الحالي دعمت بشكل واضح الحجة القائلة بأن احترام حقوق الإنسان شرط مسبق للاستقرار السياسي والتقدم الاجتماعي - الاقتصادي. وإحدى المسؤوليات الملحة الملقة على عاتق الأمم المتحدة هي أن تزيد تعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان وردع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقمع السياسي. وفي هذا السياق نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة السيئة لحقوق الإنسان في كوريا الشمالية. ونأمل بصدق في أن يتمتع مواطنونا في الشمال، في المستقبل غير البعيد، بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، على غرار الشعوب الأخرى في أنحاء العالم.

واسمحوا لي الآن بأن أنتقل الى الحالة في شبه الجزيرة الكورية. في شهر نيسان/أبريل من العام الماضي، اقترحت جمهورية كوريا والولايات المتحدة بشكل مشترك محادثات رباعية، تضم جنوب كوريا وشمالها والولايات المتحدة والصين، ترمي الى إنشاء آلية سلام دائمة في شبه القارة الكورية وبناء ثقة متبادلة بين جانبي كوريا. وعندما تتحقق المحادثات الرباعية، فإنها ستوفر فرصا نادرة لتسهيل تحقيق السلم والأمن في ربوع شبه الجزيرة الكورية وفي أنحاء شمال شرقي آسيا.

وإذا ما كان للعلاقات بين شطري كوريا أن تتقدم، وللمشاكل المعلقة الخاصة بشبه القارة أن تحل بشكل سلمي، فليس هناك بديل عن الحوار والمصالحة بين جنوب وشمال كوريا. ونحن نأمل مخلصين أن تدرك كوريا الشمالية أهمية وقيمة العلاقات الحسنة بين الشطرين عن طريق اشتراكها في المحادثات الرباعية. ومع أن المحادثات هي في مصلحة كل الأطراف المعنية، فلن يستفيد منها طرف بأكثر مما تستفيد كوريا الشمالية نفسها. ومن شأن إقامة بنية سلام قوية ودائمة في شبه القارة الكورية أن يعود بفوائد جمة أيضا يمكن أن تساعد كوريا الشمالية في التصدي لمجموعة التحديات الداخلية التي تواجهها بما في ذلك صعوباتها الاقتصادية.

ومن المؤسف أن الاجتماعات التحضيرية التي عقدت مؤخرا للمحادثات الرباعية قد انتهت بدون أية نتيجة ملموسة. ومع ذلك، سنواصل جهدنا الصبور لإشراك كوريا الشمالية في عملية حوار. ونحن نقدر التأييد المستمر الذي يقدمه المجتمع الدولي لتحقيق هذا الهدف.

نيسان/أبريل المقبل. ومن خلال هذه الجهود، نأمل في أن نسرع بنقل التكنولوجيا السلمية بيئيا وأن نعزز التعاون الدولي لحماية البيئة.

وخلال الدورة الاستثنائية، كانت هناك أيضا مناقشة عميقة حول الإدارة السلمية بيئيا للنفايات المشعة، وهي مسألة تثير قلقا عميقا لدى بلدان عديدة. وتعلق حكومة بلدي أهمية كبرى على قيام الدورة الاستثنائية باعتماد طائفة شاملة من الترتيبات بشأن الإدارة السلمية بيئيا لهذه النفايات الخطرة. ونحن نحث بقوة على التمسك بهذه الترتيبات واحترامها بشدة وحزم.

وفيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، نأمل أن نرى نتيجة عملية يمكن تحقيقها في مؤتمر كيوتو المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام.

وفي العام المقبل ستحل الذكرى الخمسون لاعتماد وإعلان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي عام ١٩٩٨ من المقرر أيضا أن نقوم باستعراض نصف المدة بعد انقضاء خمس سنوات على تنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدا في حزيران/يونيه ١٩٩٣.

ويرى وفد بلدي أن حقوق الإنسان مجال أسهمت فيه الأمم المتحدة اسهامات كبيرة خلال نصف القرن الماضي، ليس فقط بوصفها محفلا دوليا للمناقشة، وإنما أيضا بوصفها مركزا للعمل المنسق. ومن خلال هذا المنظور، نرى أن دعم مفوضية حقوق الإنسان ومركز حقوق الإنسان، كما اقترح في تقرير الأمين العام، من شأنه بالتأكيد أن يثبت روحا جديدة في جهود الأمم المتحدة لتعزيز تنسيق أنشطتها في مجال حقوق الإنسان. وإنني أرحب بشدة بتولي ماري روبنسون منصب المفوض السامي.

وترحب حكومة بلدي أيضا بالتقدم الكبير الذي أحرزته اللجنة التحضيرية المعنية بإنشاء محكمة جنائية دولية، التي نعتقد أنها ستكون رادعا فعالا ضد انتهاكات القانون الإنساني الدولي. ونحن نتوقع أن يعتمد المؤتمر القادم في روما النظام الأساسي للمحكمة، ممهدا الطريق أمام إنشائها في أقرب وقت ممكن. ومن منظور تاريخي سيضع إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة معيارا يقاس عليه لتحقيق العدالة الجنائية الدولية في القرن القادم.

التغيرات الهيكلية السياسية والجغرافية ستحدث في القرن المقبل أيضا.

ونحن على عتبة القرن الحادي والعشرين يمكن أن تكون هذه الدورة للجمعية العامة نقطة تحول بتوفير محفل لإعادة تشكيل المنظمة وأولوياتها. وينبغي لهذه الدورة، التي تواجه مجموعة جديدة من التحديات أن تحدد الطريق صوب مستقبل أفضل وإحساس متجدد بالتناؤل. ويمكننا معا أن نبني أمما متحدة أكثر قوة وأن نضع من خلالها الأساس لقرن يسوده السلام والرخاء والعدالة. وجمهورية كوريا مستعدة للاضطلاع بدورها في هذا الصدد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية سنغافورة، معالي السيد س. جاياكومار.

السيد جاياكومار (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي، اسمحو لي أن أهنئكم لانتخابكم رئيسا للجمعية العامة في الدورة الثانية والخمسين. وأود أيضا أن أشكر الرئيس السابق السيد غزالي اسماعيل على جهوده المثابرة. لقد أحدث تغييرا في نهجنا لإصلاح مجلس الأمن ووضع مساراً جديدا لهذا الإصلاح.

ما برحنا لسنوات عديدة، نسلم جميعا بحتمية إصلاح الأمم المتحدة، واليوم لا يزال الإصلاح هو موضوع الساعة. وفي هذا الصيف قدم الأمين العام لنا مجموعة إصلاحات متكاملة وصفها بدقة بأنها أكثر الإصلاحات شمولاً وأبعدها مدى في الـ ٥٢ عاما من عمر المنظمة. ولم تكن هذه بطبيعة الحال هي المرة الأولى التي يحاول فيها الأمين العام إعادة تشكيل المنظمة. والآن، بعد أن تضاءلت الآمال الشخمة لفترة ما بعد الحرب الباردة لدى الأمم المتحدة فإنني أرى أن هذه الإصلاحات تمثل نهجا عمليا واقعيا أكثر تركيزا. ونحن نهئئ الأمين العام على هذه المبادرة.

وهدف الأمين العام بكل جلاء، هو أن يمكن الأمم المتحدة من الاضطلاع على نحو أفضل بكل الأعمال التي نطلب منها القيام بها. فنحن جميعا نعتبر أن أهمية الأمم المتحدة أصبحت أمرا بديهيا. ومن ثم فإن محاولة إعادة تشكيل إدارة الأمم المتحدة وتعزيز قدرتها على أداء مهامها الأساسية، ينبغي أن ينالا قبولا عاما من الغالبية

وفي الوقت نفسه، ستواصل جمهورية كوريا تقديم المساعدة الإنسانية الى كوريا الشمالية. إن المحنة التي يمر بها مدنيون أبرياء في الشمال، وبخاصة المجموعات الضعيفة مثل الأطراف السيئي التغذية، تثير القلق البالغ لدى حكومة جمهورية كوريا وشعبها. وكمسألة تحظى بالأولوية، ستوفر حكومة بلدي المساعدة الى الأطفال الضعاف في كوريا الشمالية، بتعاون وثيق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبلدان أخرى مهتمة. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد الأهمية الحيوية لتحقيق الشفافية في عملية التوزيع. ونأمل أن يكون من الممكن تحسين تلك الشفافية عن طريق الرصد الفعال من جانب المنظمات الدولية المعنية.

لقد شهد العام الحالي تطورات إيجابية في الجهود الدولية لتسوية المسألة النووية التي طال أمدها في كوريا الشمالية. وبدأ إطار جنيف المتفق عليه لعام ١٩٩٤ مرحلة التنفيذ باحتفال لبدء العمل في مشروع مضاعل الماء الخفيف في كوريا الشمالية في الشهر الماضي تحت رعاية منظمة تطوير الطاقة في شبه الجزيرة الكورية. ولأول مرة منذ خمسة عقود تقريبا يعمل معاما يزيد على ٥٠٠ مهندس وفني من جانبي كوريا في موقع الإنشاء. ونأمل أن يكون هذا التطور الذي نرحب به بشيرا لبدء عصر جديد في العلاقات بين الكوريتين. وتغتنم حكومتنا هذه الفرصة لتعرب عن تقديرها لجميع البلدان التي قدمت إسهامات مالية سخية إلى منظمة تطوير الطاقة في شبه الجزيرة الكورية.

وبينما يعد مشروع مضاعل الماء الخفيف الذي تضطلع به الآن منظمة تطوير الطاقة في شبه الجزيرة الكورية خطوة هامة صوب القضاء على خطر الانتشار النووي في شبه الجزيرة الكورية، يجب أن نشدد هنا مرة أخرى على أن الحل النهائي للمسألة النووية في كوريا الشمالية لن يكون ممكنا إلا إذا التزمت كوريا الشمالية بالكامل باتفاق الضمانات الذي أبرمته مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكذلك بالإعلان المشترك الخاص بإزالة الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية الذي وقعته كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية في عام ١٩٩١.

في سنة ١٩٤٥، عندما أنشئت الأمم المتحدة، من كان بوسعها أن يتوقع المدى الذي يمكن أن تبلغه العلاقات الدولية خلال نصف القرن المقبل. ولا شك في أن عددا من

لا توجد دولة كبرى، أو حتى دولة لديها تطلعات للعظمة، كانت لديها في وقت من الأوقات رغبة في إخضاع مصالحها الحيوية لولاية الأمم المتحدة. وهذا الواقع في الحياة الدولية يوضح الجمود الذي تشهده عملية الإصلاح في الوقت الراهن. وضرورة إصلاح الأمم المتحدة قد تكون مقبولة على نطاق واسع. ولكن الدول الكبرى لا تريد أمما متحدة قوية في حد ذاتها. بل تريد أمما متحدة لها من القوة والمصداقية ما يكفي لتكون أداة فعالة لخدمة رغباتها وسياساتها. والبلدان الصغيرة وحدها أكثر ميلا إلى التعامل مع الأمم المتحدة وفقا لشروط المنظمة وبما لها من حقوق. والبلدان الصغيرة ليست بالضرورة أكثر فضيلة، فلدينا مجرد خيارات أقل.

وقد تأكد هذا الواقع في مناقشاتنا بشأن إصلاح مجلس الأمن. والقرارات الحقيقية الحاسمة التي تسمح لعملية إصلاح مجلس الأمن أن نتقدم إلى الأمام بحسم أو أن نتجمد، ستتخذ دون تحديد من واشنطن أو لندن أو باريس أو بيجين أو موسكو. ولم يتضح حتى الآن ما إذا كان الأعضاء الدائمون الحاليون يريدون التغيير، إلا إذا كان ذلك وفقا لشروطهم وفي ظروف لا تقوض من مراكزهم وامتيازاتهم الحالية. إن الغموض الخطير في مواقفهم يعرقل تقدمنا وسيستمر ذلك حتى تتضح مواقفهم.

يرى البعض أنه ينبغي أن نقرر إصلاح مجلس الأمن في هذه الدورة. وبوسعي أن أعاطف مع الإحباط الذي يشعر به البعض أن المناقشة الراهنة لا فائدة منها. ولكن إذا كان الأمر كذلك تماما، فيمكننا أن نسأل ما هو الأمر الذي سبب فيه؟ والإجابة على هذا السؤال غير واضحة حتى الآن. والواقع أن عملية إصلاح مجلس الأمن بأسرها يتهدهدها الخطر بأن تضع في متاهات التناقضات المتعلقة بالمنطق، وأوجه الغموض المختلفة. وأرجو أن تسمحوا لي أن أوضح بعض التناقضات وأوجه الغموض.

بعض الأعضاء الدائمين لديه رغبة قاطعة فقط في أن يرى اليابان وألمانيا عضوين دائمين جديدين. وقد توافق بلدان أخرى كثيرة، بما فيهم بلدي، على أنه عندما يتم الاتفاق العام على توسيع عضوية مجلس الأمن، يمكن أن تصبح اليابان وألمانيا عضوين دائمين جديدين. ولكن عددا كبيرا مساويا من البلدان، من بينهم اليابان وألمانيا على ما أعتقد، يمكن أيضا أن تتفق على أن أي اتفاق عام بشأن توسيع عضوية مجلس الأمن يجب أن يشمل بعض البلدان النامية بصفة أعضاء دائمين جدد وذلك لتجسيد الحقائق الدولية الجديدة.

حتى ولو كانت بعض عناصر هذه المقترحات لم تتبلور بعد على نحو كامل، أو ربما لا تنال الاستحسان الكامل لدى الجميع.

وحتى نحقق أكبر قدر من الفائدة لهذه المنظمة ينبغي لنا جميعا أن نرحب بجوهر اقتراحات الأمين العام وألا ندخل في جدل بشأن الكثير جدا من التفاصيل. وتعتمد سنغافورة هذا النهج. وعلى سبيل المثال، لدينا أسئلة بشأن تفاصيل معينة من اقتراحات الأمين العام بوضع الموارد المالية للأمم المتحدة على أساس سليم وتبسيط عملياتها. بيد أننا مع ذلك أسهمنا بنشاط في الجهود الرامية إلى تبسيط الإجراءات الإدارية والمتعلقة بالميزانية، في الأمانة العامة وسنواصل القيام بهذا الجهد.

وإذ نتخذ نهجا عمليا يقوم على اختيار الأفضل فإننا نأمل أن نسهم في دفع عملية الإصلاح إلى الأمام حتى وإن كانت لدينا بعض الأسئلة بشأن جوانب محددة. وسنواصل العمل مع الأمين العام والدول الأعضاء الأخرى حتى تكون الأمم المتحدة منظمة أكثر كفاءة وفعالية، تخدم مصالح جميع أعضائها، الكبير منها والصغير، النامي والمتقدم النمو أيضا.

واقترحات الأمين العام بشأن إدارة وتنظيم وهيكل الأمم المتحدة ترتبط أحيانا، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لإعداد القيادة السياسية للأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين عن طريق إصلاح مجلس الأمن. ولا نعتقد أن هذا هو النهج الصحيح. لقد شاركنا في هذا الجهد الواسع النطاق أربع سنوات تقريبا والواقع أن العملية كانت صعبة وكان التقدم فيها بطيئا، ووصلنا إلى نتيجة مفادها أن احتمالات إحراز مزيد من التقدم ليست جيدة.

لقد توصلنا إلى هذه النتيجة دون معارضة شديدة ومن غير أحقاد ولم يكن التقدم بطيئا بسبب عدم توفر الإرادة لدى دولة أو أخرى. واحتمالات إحراز مزيد من التقدم ضئيلة ليس لمجرد أن بلدا أو آخر لم تتوافر لديه الرغبة في تجاوز شبكة المصالح المكتسبة. ولكن الأسباب جوهرية، فهي تتجاوز إرادات ونوايا البلدان فرادى وتكمن في طبيعة هذه المنظمة الدولية وحقائقها التي لا مفر منها وفي نظام دولي لا تزال تحدده على نحو كبير العلاقات بين دول ذات سيادة.

توافق الآراء بالنسبة للدول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. ومن الواضح أن مثل هذه الحالة التمييزية لن تكون مقبولة لأغلبية الدول الأعضاء بما في ذلك العديد من الدول التي تتطلع إلى الحصول على المركز الدائم.

غير أنه حتى لو استطعنا التوصل إلى اتفاق على نحو متزامن بشأن هوية الأعضاء الثلاثة الدائمين من بين البلدان النامية، إضافة إلى اليابان وألمانيا، فإن هناك المزيد من التعقيدات ذات الأهمية المتماثلة. ماذا مثلاً سيكون مركز الأعضاء الدائمين الجدد؟

وحتى الأعضاء الدائمين الحاليين الذين أيدوا بقوة تطاعات ألمانيا واليابان التزموا الصمت فيما يتعلق بما إذا ينبغي أن تحصل كل من ألمانيا واليابان على حق النقض. وحتى الحلفاء المتعاضدين مع اليابان وألمانيا، أي البلدان التي تعهدت بدخول الحرب إلى جانبها ومن أجلها، لم يتخذوا أي موقف بشأن هذه المسألة الحاسمة. وهذا في رأينا يزيد من صعوبة الاعتقاد بأن أي بلد من البلدان المتقدمة النمو ذات العضوية الدائمة سيسمح بأي حال لأي بلد نام باكتساب حق النقض حتى وإن كانت تلك البلدان قد أوضحت رغبتها في الإبقاء على الاستخدام غير المقيد لحق النقض لنفسها.

إن تحديد الصلاحيات التي ستناط بالأعضاء الدائمين الجدد ليس من المسائل التي يمكن إرجاؤها إلى تاريخ لاحق لمجرد تيسير التحديد السريع لهوية هؤلاء الأعضاء الدائمين الجدد. فهذه الصلاحيات متأصلة في صميم مفهوم العضوية الدائمة وتعريفها. وهل يمكن أن يكون العضو الدائم الجديد عضوا دائماً حقاً إذا لم تكن لديه نفس الصلاحيات المنوطة بالأعضاء الخمسة الدائمين الأصليين؟

لقد ظلت المادة ٢٧ من الميثاق مثار جدل وخلاف منذ اليوم الأول لإنشاء الأمم المتحدة. ويوجد الآن توافق واسع في الآراء على أنه ينبغي الحد من استخدام حق النقض بغية إلغائه في نهاية المطاف. والواقع بطبيعة الحال هو أن هذا لن يحدث في أي وقت قريب. وأي محاولة للحد من استخدام حق النقض سيؤثر على حق النقض ضدّها. إن حق النقض هذا، وإن كان من الإجراءات التي قد تكون غير ديمقراطية، فإنه سيبقى معنا في المستقبل القريب. وهو لا يخلو من قدر من المنفعة من حيث أنه يساعد على منع النزاعات فيما بين الدول الكبرى التي بوسعها أن تقوض الأمم المتحدة. ويقال تبريراً لبقاء حق النقض إنه يعمل

وفيما يتعلق بهذه النقطة، كان معظم الأعضاء الدائمين أقل وضوحاً إلى حد كبير. وعندما ووجهوا بهذا التحدي، سلّم مؤخراً عدد منهم لأول مرة بأنهم على استعداد لأن يقبلوا من حيث المبدأ، بالإضافة إلى اليابان وألمانيا، إنشاء ثلاثة مقاعد دائمة لدول نامية من مناطق أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وهذا تقدم نرحب به. وعلى الرغم من ذلك ما زالت هناك أوجه غموض هامة متبقية.

كيف سيتم اختيار البلدان النامية الثلاثة؟ لقد اقترح أن يجري اختيار بلدان فرادي تحوز أغلبية الثلثين في تصويت يشترك فيه مجموع الأعضاء ككل. واقترح أيضاً أنه يمكن إخضاع اختيارهم لنوع ما من نظم التناوب داخل المناطق.

ومع ذلك، فإن كلا الاقتراحين يعتبر من المفاهيم التي تحتمل النقاش والجدل. هل يمكن لبلد ما أن يمثل حقاً بشكل مشروع منطقة ما إذا ما اختير من خارج تلك المنطقة؟ وهل سيكون ثلثا الأعضاء كما ينص الميثاق، ملمين حقاً إماماً كافياً بالظروف الواقعة خارج منطقة كل منهم حتى يكون اختيارهم مستنيراً ومشروعاً وملزماً لمناطق ليسوا أعضاء فيها؟ أليس إذن من المتناقضات المتأصلة من الناحية النظرية أن نذكر دولة بأنها دائمة العضوية مع أنها تخضع لنظام التناوب؟ ما الذي ستمثله تلك الدولة العضو: هل ستمثل مصالحها الوطنية الخاصة أم مصالح المنطقة ككل؟ وهل يمكنها أن تمثل مصالح المنطقة حقاً؟ وما هي في الواقع المصلحة الإقليمية؟ وكيف يمكن تحديدها؟ هل تكون المصلحة الإقليمية مرادفة بالضرورة لمصالح العدد الأكبر من أعضاء منطقة ما؟ وهل يمكن أن يكون نظام التناوب مجدداً في أي منطقة عدا أفريقيا التي ترسخ فيها هذا المبدأ بالفعل؟

لن يكون من اليسير الرد على أي من هذه الأسئلة. فقد نوقشت طوال السنوات الثلاث الأخيرة دون التوصل إلى أي إجابات مرضية. إلا أنه ما لم توجد إجابات واضحة، فإن ما يقلقني هو أن أي اقتراحات تتعلق بعملية اختيار متميزة لأعضاء دائمين من بين البلدان المصنعة حديثاً والنامية حديثاً لن تؤدي إلا إلى نشوء حالة دائمة من الإجهاد والانقسامات والصراعات لمعظم المناطق، أو ستؤدي إلى عملية لصنع القرارات على مرحلتين نرى فيها أن رفع عضوية ألمانيا واليابان إلى العضوية الدائمة لن تواكبها لسنوات طويلة، وربما إلى الأبد، أي درجة من

أغلبية ثلثي الأعضاء التي يشترطها الميثاق لإحداث أي تغيير في التكوين الحالي لمجلس الأمن.

إن الذين يسوقون الحجج المؤيدة لجعل توسيع عضوية مجلس الأمن لا تتجاوز ٢١ عضوا يفعلون ذلك على أساس أن هذا العدد يمثل الحد الأقصى الذي يمكن أن يعمل بفعالية وكفاءة. وهذه الشواغل ينبغي أن نتشاطر بها جميعا. فليس هناك من يرغب في وجود مجلس أمن غير فعال وغير كفء. إلا أنه ليس هناك حتى الآن من ساق حجة مقنعة مفادها أن مجلس الأمن المكون من ٢٦ عضوا مثلا، كما اقترحت بلدان حركة عدم الانحياز، سيكون أقل كفاءة أو فعالية من مجلس الأمن المكون من ٢١ عضوا. وهذا يفترض بطبيعة الحال أن الفعالية والكفاءة لا يعرفان تعريفا ضيقا بما يستهدف فحسب زيادة صعوبة ضمان عدم وجود من يستطيع منع أي عضو من الأعضاء الدائمين الحاليين وحلفائهم من فعل ما يروق له.

وعلى أي حال، هل يمكننا حقا أن نبت في مسألة فعالية وكفاءة مجلس الأمن الموسع قبل أن نعرف كيف ستكون صلاحيات الأعضاء الدائمين الجدد؟ وهذا يؤدي بنا إلى الدخول في حالة من التكرار الذي لا يضيف شيئا جديدا. فنحن لا يمكننا أن نعرف كيف سيعمل مجلس الأمن الموسع الذي يتكون من عدد موسع من الأعضاء الدائمين، نظرا لأنه كما ذكرت منذ لحظات لا يمكن فصل تعريف ما يشكل عضوا دائما جديدا عن مسألة حق النقض. وقد رفض الأعضاء الدائمون الحاليون إبداء رأيهم في هذه المسألة. وعند هذا الحد تنهار تماما حجة الفعالية والكفاءة التي تثار ضد توسيع مجلس الأمن بما يتجاوز ٢١ عضوا.

ويمكنني أن أستمّر في تحليلي. إلا أنني آمل أن أكون قد أوضحت أن عدة جوانب هامة جدا لمواقف البلدان الكبرى إزاء إصلاح مجلس الأمن بحاجة إلى مزيد من التوضيح قبل أن يتسنى إحراز تقدم. ولا أظن أن أوجه الغموض والتناقضات ستحل سريعا. فهذا ما يحدث عادة عندما تسعى دول ذات سيادة إلى تحقيق مصالحها الوطنية.

إن موقف الأعضاء الدائمين سيكون له تأثير حاسم على المضي قدما بإصلاح مجلس الأمن أو عدمه. وفي ظل

كآلية لتعويض أوجه قصور قائمة. فهو يحول دون اضطراب البلدان - التي تعتبر ضرورية لصون السلم والأمن ولتشغيل الأمم المتحدة وتستحق المركز الدائم - إلى اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يؤدي إلى نشوب نزاعات فيما بينها.

ونرى الآن إنه إذا كان هذا التبرير للإبقاء على حق النقض في أيدي الدول دائمة العضوية الخمس الأصلية له أي وجهة، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما إذا كان أي عضو دائم جديد لا يعطى حق النقض يستحق بالفعل ذلك المركز الدائم؟ وهل يمكن لمثل هذه البلدان أن تتمتع حقا بالمكانة الدولية وبالقدرة والسلطان اللازمين لتقديم مثل هذه الإسهامات الحاسمة في السلم والأمن الدوليين بما يبرر إعطائها المركز الدائم؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، فلماذا إذن نعطي هذه البلدان المركز الدائم؟ أليس بمقدورها أن تقدم مساهمات مالية وغيرها إلى الأمم المتحدة بطريقة أخرى على نحو ما تفعل بلدان عديدة ليس لها مثل هذه التطلعات؟ وإذا كانت هناك حاجة إلى أعضاء دائمين جدد - وأنا أعتقد أن هذه الحاجة موجودة بالفعل - فإن حق النقض ليس من المسائل التي يمكن أرجاؤها أو مناقشتها بشكل منفصل عن مسألة هوية هؤلاء الأعضاء.

إن ثلاثة من الأعضاء الخمسة الدائمين الحاليين هم أيضا من أشد المعارضين لزيادة العدد الإجمالي لأعضاء مجلس الأمن بما يتجاوز ٢٠ أو ٢١ عضوا. وهذا يعرقل في الواقع أي توسيع لمجلس الأمن.

ولنفترض أنه تم التوصل إلى اتفاق بشأن هوية الأعضاء الدائمين الخمسة الجدد وهم: اليابان وألمانيا وثلاثة من البلدان النامية أيا كانت هذه البلدان. فلو ظل الأعضاء الدائمون الحاليون الذين يجادلون ضد توسيع مجلس الأمن بما يتجاوز ٢١ عضوا مصريين على موقفهم، لن يعني ذلك سوى أنه سيضاف مقعد غير دائم واحد إلى بقية البلدان الـ ١٦٥ الأعضاء في الأمم المتحدة الذين لديهم جميعا الرغبة والحق في خدمة مجلس الأمن الدولي من حين لآخر على الأقل. ومن المؤكد أن هذا الترتيب المجحف سترفضه أغلبية الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، سيؤدي إنشاء خمس مقاعد إضافية للأعضاء الدائمين الجدد في مجلس الأمن المكون من ٢١ عضوا إلى اضطراب خطير في التوازن الحالي بين المقاعد الدائمة والمقاعد غير الدائمة. وهذه أيضا حالة لا يمكن أن تقبلها أغلبية الدول الأعضاء. ومن المؤكد أنها لن تحظى بتأييد

والجدية سنجد في آخر الأمر طريقا للخروج من المتاهة التي وقعنا فيها. وأنا واثق من أننا في النهاية سننجح في مسعانا المشترك لتعزيز قدرة مجلس الأمن على ممارسة القيادة في إدارة الشؤون الدولية وتعزيز شرعيته للقيام بذلك.

إلا أن هذا وجه واحد من وجوه إصلاح الأمم المتحدة. ومجلس الأمن ليس هو بالضرورة هيئة الأمم المتحدة الهامة الوحيدة، ولا حتى الهيئة الأهم دائما. ومجلس الأمن له سلطة التصرف باسم العضوية بأكملها في مسائل السلم والأمن الدوليين. وليست له ولاية مباشرة للتصرف باسم العضوية بأكملها في العديد من المسائل الدولية العاجلة الأخرى. والسلم والأمن الدوليين لم يعودا يمثلان التعريف الوحيد للسياسة الدولية العليا. فالتنمية والبيئة مجالان واضحا ولهما أهمية متزايدة. والقضايا التي لا يمثل فيها مجلس الأمن الهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة قد زادت أهميتها في جدول الأعمال الدولي لما بعد الحرب الباردة. وستظل هذه القضايا ذات أولوية عليا بالنسبة للأغلبية. ولن يكون للأمم المتحدة دور قيادي مشروع إذا لم تتناول هذه القضايا.

وهنا تكمن الأهمية الحاسمة لمقترحات الأمين العام. فبإمكانها أن تحدث تغييرا مباشرا وملموسا بالنسبة للقضايا التي تمس المجتمع الدولي كله والتي تتجاوز نطاق عمل مجلس الأمن. ولذلك لا ينبغي إرجاء العمل بشأن مقترحات الأمين العام إلى حين التوصل إلى اتفاق عام بشأن إصلاح مجلس الأمن. وفي اعتقادي أن بإمكاننا، بالتركيز على مقترحات الأمين العام، وبمناقشتها مناقشة شاملة وإيجابية، أن نمضي قدما بإصلاحات الأمم المتحدة التي تمس الحاجة إليها وبوتيرة أسرع من تلك التي اتسمت بها عملية الإصلاح حتى الآن. ولا يزال بوسعنا أن نبقي قيد النظر القضايا التي قد تتطلب وقتا أطول للحصول على اتفاق عام بشأنها أو قد تتطلب تعديل الميثاق بدون أن نظل رهائن لها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد عمرو موسى، وزير خارجية مصر.

السيد موسى (مصر): سيدي الرئيس، يسعدني أن أقدم إليكم شخصا وإلى بلدكم الصديق خالص التهاني بمناسبة توليكم رئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة. ولا شك أن خبرتكم في الأمم المتحدة وفي أمور السياسة العالمية

الحالة الراهنة، يبدو واضحا أن المسائل التي لن تستدعي قيام أي من الأعضاء الدائمين الحاليين باستخدام حق النقض لن تنال تأييد نسبة ثلثي الأعضاء المطلوبة لإجراء التغييرات اللازمة في الميثاق. وفي الوقت نفسه، من المرجح أن ما سيحصل على تأييد الأغلبية العظمى من أعضاء الأمم المتحدة سيؤدي إلى استخدام حق النقض. وهذا هو موقفنا الراهن، شئنا أم أبينا.

ومن الممكن تطبيق المنطق نفسه على مسألة الإصلاح المالي الوثيقة الصلة. فهذه المسألة أيضا لها تعقيداتها الشديدة؛ أي تناقضاتها الذاتية بين ما من شأنه أن يحوز قبول الأغلبية وما تريده الدول العظمى. وليس كل تغيير هو بالضرورة نحو الأفضل. ومن ثم علينا أن نتقدم بحذر، لا سيما في هذه القضايا الأساسية. وهذا هو السبب وراء قرار حركة عدم الانحياز الحكيم بعدم فرض أي إطار زمني على الجهود المبذولة لإعادة هيكلة مجلس الأمن.

وبالطبع حدث تطور في مواقف الدول الكبرى عبر السنوات الأربع الأخيرة. وسيحدث المزيد من التغييرات الإيجابية بمرور الزمن. إلا أن ذلك سيستغرق وقتا بالتأكد. فلن يقوم بلد بتغيير الحالة الراهنة عن طيب خاطر إذا كان مستفيدا منها.

ومن ثم فإن ما أرمي إليه هو أننا، نظرا لهذا الوضع، سنرتكب خطأ تاريخيا إذا ربطنا على نحو مصطنع إصلاحات الأمين العام التنظيمية والإدارية والهيكلية بمسائل أكثر إثارة للنزاع متعلقة بمجلس الأمن أو بمسائل أخرى ستقتضي الحصول على تأييد ثلثي العضوية اللازم لإحداث التعديلات في الميثاق كما تحدد المادة ١٠٨. ولنسنا بحاجة إلى وضع العراقيل أمام أنفسنا بهذه الطريقة. وليست كل جوانب مقترحات الأمين العام مقبولة بالقدر نفسه لجميع الأعضاء. ولكن، عند تناولها ككل، سيكون من الأسهل بكثير التوصل إلى اتفاق عام بشأن جوانب أكثر من مقترحات الأمين العام إذا تناولناها في حد ذاتها دون ربطها بمسائل أكثر تسييسا وبالتالي أكثر استعصاء.

ولا نقصد من هذا أن إصلاحات مجلس الأمن أو الإصلاحات المالية غير مهمة. فهي مهمة بالطبع. وينبغي لنا أن نواصل العمل فيها. والمسائل التي أثيرتها معقدة. لكن لا سبيل إلى تحاشيها. وما زلت مقتنعا بأننا بالصبر

وإذا كان الاتجاه نحو العالمية سريع النمو، فإن التشريعات واللوائح الوطنية تلهث للحاق بها وتنظيم العلاقات في إطارها باعتبار ما سوف تحدثه من أثر على أمن ورفاهية المجتمعات المختلفة، ولا يتوفر لمعظم الدول النامية نفس القدرة التي تتوفر للدول المتقدمة بالنسبة لسرعة التكيف النفسي والثقافي والتشريعي. ولهذا تمثل الأمم المتحدة الجهاز الملائم لصياغة توافق دولي حول القواعد المنظمة لكل هذه التطورات ولتقديم المساعدات الضرورية للدول النامية لاستيعاب مقتضياتها وتنظيمها.

وإذا كنا نتفق على أهمية تطوير الأمم المتحدة وزيادة فعاليتها، فقد لا يتوفر نفس القدر من الاتفاق حول سبل تحقيق ذلك الهدف. وفي هذا أود أن أ طرح رؤية مصر للمبادئ والنقاط الأساسية التي نرى ضرورة أن تستند إليها جهود تطوير الأمم المتحدة، وتعقيا أوليا على بعض مقترحات الأمين العام الأخيرة.

إن إصلاح عمل المنظمة في إطار الأهداف والمبادئ التي أرساها الميثاق والاختصاصات التي أولاها لكل من الأجهزة الرئيسية بالمنظمة أمر مهم. ولا شك أن على الجمعية العامة - باعتبارها أوسع هذه الأجهزة تمثيلا - أن تتخذ قرارات واضحة بشأنها تعكس التوافق العام حول تلك المقترحات من خلال حوار حكومي جاد يتسم بأقصى قدر من الشفافية والفعالية والمسؤولية.

إننا نتفق مع الأمين العام فيما ذهب إليه من أن إصلاح الجهاز الإداري للأمم المتحدة ليس بديلا عن توافر الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء بشأن دعم دور الأمم المتحدة، ومن ثم فإن الخطوة الأولى هي تشكيل إرادة دولية واضحة لتعزيز نظامها بمفهوم شامل ولمصلحة الجميع.

وإننا وإن كنا نرحب بشكل عام بدمج الإدارات ذات النشاط المتشابه، وتقليص الوظائف وفقا لما تقر الجمعية العامة، فإننا نؤكد على ضرورة ألا يطغى ترشيح الإنفاق على فعالية الأداء. كما أن الإصلاح الإداري لا ينبغي أن ينال من قدرة المنظمة على تنفيذ البرامج التي اعتمدتها الدول الأعضاء كاملة أو يؤثر على التوزيع الجغرافي العادل في تشكيل الأمانة العامة.

كما نتفق مع تشخيص الأمين العام للتهديد الحقيقي الذي تواجهه الأمم المتحدة حاليا، ألا وهو عدم سداد بعض

سوف تكون خير سند لإدارتك الحكيمة لأعمال الجمعية العامة.

وأود في نفس الوقت أن أعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلها الرئيس السابق للجمعية في إطار المناقشات الخاصة بإصلاح الأمم المتحدة.

يمر العالم حاليا بظروف بالغة التعقيد والتشابك، حيث يختلط التقدم وآفاقه بالتخلف وأخطاره، وحيث تضرخ البشرية بما تحقق من تقدم اقتصادي وتطور تكنولوجي ومعلوماتي، بينما تعاني من ممارسات الإرهاب وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة وانتشار الفساد وتضخم أعداد اللاجئين وتحديات مجرمي الحرب وجرائم القتل الجماعي وإرهابات العنصرية والتفرقة الدينية.

كل هذا يخلق موقفا يتطلب من المجتمع الدولي أن يتعاون ويتكافل بما يحقق له أن يعيش في أمن ويتقدم في ثقة. ولا يتم ذلك إلا إذا كانت الأمم المتحدة نقطة ارتكازه وإطار تنسيقه.

هذا ما يدعونا إلى إعطاء الأولوية في كلمة مصر لموضوع إصلاح الأمم المتحدة، في ظل التوافق الدولي حول أهمية دورها. وسوف تمثل حصيلة أعمال هذه الدورة، وربما ما يتلوه من دورات، محك الاختبار الحقيقي لمدى مصداقية العزم وموضوعية الإرادة بالنسبة لحاضر ومستقبل الأمم المتحدة.

يستند تطوير الأمم المتحدة إلى عدد من الحقائق والضرورات، فقد ذاعت مبادئ الديمقراطية والتعددية، واشتد عود آليات السوق، وتسارع تطور العلوم وانتشار المعلومات، الأمر الذي يتطلب صياغة قواعد جديدة للتعامل الدولي والاتفاق عليها.

ولقد ثبت أن انتهاء الحرب الباردة ليس ضمانا كافيا لعدم نشوب أزمات ومآس وحروب كما أن مخاطر نشوب مواجهات دولية واسعة النطاق لم تندثر، فلا تزال أسباب النزعات القومية والدولية قائمة، ولا تزال أسلحة الدمار الشامل متوفرة بل وتزداد انتشارا. فإلى جانب عدم إحراز تقدم جوهري في مجال نزع الأسلحة النووية، فإن هناك برامج نووية عسكرية سرية لا تخضع لأية رقابة دولية في مناطق لها حساسيتها الاستراتيجية مثل منطقة الشرق الأوسط.

موضوعات نظمته الجماعة الدولية بالفعل في اتفاقات دولية عاملة ومستقرة تعبر عن إرادة المجتمع الدولي كله وأنشئت بموجبها آليات وأجهزة تتولى الإشراف على تنفيذها.

وفي نفس هذا الإطار الخاص بتطوير دور المنظمة، فإننا نلاحظ أن المقترحات أضافت كثيرا من المسؤوليات والاختصاصات إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان على حساب المهام الموكلة لمركز حقوق الإنسان. ولا نعتقد أن هذا هو مربط الفرس في تطوير إدارة موضوعات حقوق الإنسان. وفي هذا نعيد إلى الأذهان تلك النداءات الحكيمة التي تعالت مؤخرا داعية إلى تحديث منهج المجتمع الدولي وتشريعاته في مجال حقوق الإنسان لتعكس بقدر أكبر الإسهامات المتنوعة لثقافات وحضارات عالمنا المعاصر في إثراء وتعزيز تلك الحقوق وحماية حريات الفرد والمجتمع. وإذا كانت هناك اعتبارات سياسية حالت دون تضمين الإسهام القيم لبعض هذه الحضارات والثقافات في الوثائق الأساسية لحقوق الإنسان وعلى رأسها الإعلان العالمي، فإن هذه النداءات إنما تعكس الرغبة في تطوير دور المجتمع الدولي بمختلف ثقافته في مجال حماية حقوق الإنسان في إطار توافق دولي ينأى به عن أي اتهام بالقصور، أو ازدواجية في المعايير، أو بالتحيز لمفهوم ثقافي واحد.

وفي مجال نزاع السلاح يهمني أن أشير إلى أن الأمم المتحدة خلال نصف القرن الماضي تطلعت وسعت إلى نزاع السلاح العام والكامل بدءا بأسلحة الدمار الشامل والسلاح النووي بوجه خاص، وفقا للأولويات المتفق عليها بتوافق الآراء في الدورة الأولى للجمعية العامة المخصصة لنزع السلاح. وهي أولويات سوف نتمسك بها.

ومن مجلس الوصاية وحقوق الإنسان ونزع السلاح إلى مجلس الأمن. فقد شهدت الدورات الماضية وبخاصة الحادية والخمسين مناقشات مطولة حول موضوع إصلاح وإعادة هيكلة المجلس، ولا شك أن الوصول إلى اتفاق حول هذا الموضوع يعد أحد الأعمدة الرئيسية التي تؤسس عليها عملية تطوير الأمم المتحدة.

وفي هذا الشأن تعاود مصر تأكيدها والتزامها بالمبادئ الرئيسية التي تم الاتفاق عليها في الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز في نيودلهي، والعناصر التي اعتمدتها القمة الأفريقية في هراري بشأن توسيع

الدول الكبرى لخصصها المقررة سواء في الميزانية العادية أو في ميزانيات عمليات حفظ السلام. ونظرا لأن تلك المستحقات المتأخرة هي جزء من الالتزامات التي يرتبها الميثاق على عضوية المنظمة فإن سدادها يجب أن يتم بشكل كامل وفوري ودون شروط. ولن تؤدي محاولة ربط السداد بشروط سوى إلى تعقيد عملية التطوير برمتها.

إن التناقص الحاد والمستمر في مستوى الموارد المخصصة لأغراض التنمية، وعدم تحمس البعض للوفاء بالتزامات قطعوها أثّر سلبا على تنفيذ العديد من البرامج التي أقرتها الدول الأعضاء، الأمر الذي يدعو إلى مراجعة سبل تمويل أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية بما يكفل لها فعالية الأداء.

كما نؤيد اتجاه الأمين العام نحو تحقيق نوع من التكامل بين برامج الأمم المتحدة التي تتولى عمليات التنمية، وما زلنا نأمل في طرح أفكار محددة حول تحقيق المزيد من التنسيق الشامل عبر نظام الأمم المتحدة، وتحقيق اللامركزية فيما يتعلق بأسلوب عمل اللجان الاقتصادية الإقليمية التي تضطلع بدور أساسي في تنفيذ أولويات المنظمة، ومنها على سبيل المثال جهود القضاء على الفقر.

وأخيرا، فإن الإجراءات المستقبلية الأخرى التي يقترحها الأمين العام، وخاصة تلك المتعلقة بمواجهة الأزمة المالية، يحتاج بعضها إلى المزيد من الدراسة للتوصل إلى ترتيبات تحظى بالتوافق العام وتسهم في تخطي هذه الأزمة.

لذا، فإننا ندعو الجمعية العامة - بعد دراسة المقترحات الهامة التي طرحها الأمين العام - إلى الخروج بتوصيات توضح ما تتطلع إليه الدول الأعضاء، وسبل تنفيذ الأولويات التي حددتها في الخطة متوسطة الأجل للمنظمة، ولتعزيز الدور الحيوي والهام للأمم المتحدة في العقود القادمة.

في إطار تطوير الأمم المتحدة، تحدث الأمين العام عن وضع مفهوم وتشكيل جديدين لمجلس الوصاية، وهو موضوع يتطلب نقاشا ودراسة واسعين لاستيضاح أبعاد وآثار المفهوم المقترح الذي يختلف جذريا عن مفهوم الولاية الراهنة للمجلس، بالإضافة إلى ضرورة مناقشة مغزى ومدى ضرورة بسط الوصاية الجماعية على

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كاراها (جمهورية الكونغو الديمقراطية).

وقد استمعت باهتمام إلى ما ذكره وزير خارجية سنغافورة منذ لحظات، وأقترح أن تكون النقاط التي أثارها موضع دراسة واهتمام من الجمعية العامة واللجان العاملة في مجال إصلاح وتطوير مجلس الأمن.

لقد طالبت الدول غير المنحازة بإعادة النظر في حق النقض (الفيتو) الذي يتعارض مع مبادئ الديمقراطية التي يجب أن تصبح إحدى سمات النظام الدولي المعاصر داخليا ودوليا. ونحن نقترح، كخطوة أولى صوب هذا الهدف، النظر في قصر نطاق استخدام هذا الحق على قضايا معينة كتلك المتعلقة بالأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين والتي تندرج معالجتها تحت بنود الفصل السابع من الميثاق، أو بالاتفاق على إخراج أمور محددة عن نطاق استخدام حق النقض، مثل المسائل المتعلقة بموافقة المجلس بمعلومات مطلوبة لممارسة صلاحياته والمسائل ذات الطابع الإنساني، بما في ذلك احترام الاتفاقيات الخاصة بالقانون الدولي الإنساني وقرارات وقف إطلاق النار واختيار الأمين العام.

إن الحديث عن إصلاح مجلس الأمن، وترشيد أسلوب العمل به، يقتضي النظر في إعادة تقييم نظم العقوبات التي يفرضها المجلس، وأسلوب مراجعتها الدورية ورفعها، وما إذا كان نظام العقوبات في صورته الحالية يحقق أصلا الأهداف المرجوة منه.

فإذا كانت الغاية من فرض العقوبات هي محاولة التأثير على تصرفات دول بعينها لكي تسير أحكام الشرعية الدولية، فإن الإجراء المنطقي يكون بالنظر في تعديل أسلوب تطبيق هذه العقوبات لتأخذ في الاعتبار الجوانب الإنسانية التي تلحق بالشعوب بصورة أكثر شمولاً وجدية ضرراً كبيراً، وذلك إلى أن يتم رفع العقوبات عند الامتثال لهذه الأحكام. وفي كل الأحوال فإن من المهم دراسة وضع أطر زمنية للعقوبات لكي لا تنتهي في الواقع إلى معاقبة الشعوب. ويمكن للمداولات التي تمت، في إطار مناقشة "خطة للسلام" وما تم التوصل إليه من اتفاق مبدئي بشأنها، أن تشكل أساساً صالحاً لبدء نقاش جدي بهدف إحداث تغيير إيجابي في نظام العقوبات القائم.

أنتقل الآن إلى الوضع في الشرق الأوسط، حيث تواجه عملية السلام أزمة خطيرة، لعل أبرز مظاهرها أن مفهوم

عضوية مجلس الأمن، وبأهمية احترام مواد الميثاق التي تحكم كل ذلك.

وعليه، أولاً، لا ينبغي أن يتم أي توسيع أو زيادة جزئية أو انتقائية لعضوية مجلس الأمن. ثانياً، لا ينبغي لجهود إعادة تشكيل مجلس الأمن أن تخضع لأي إطار زمني مفروض، ومع التسليم بأهمية معالجة هذه القضية كمسألة تحظى باهتمام عاجل، لا يمكن البت في هذه المسألة قبل التوصل إلى اتفاق عام. ثالثاً، ينبغي العمل على ترشيد استخدام حق النقض. رابعاً، ينبغي أن يحظى تحسين أساليب العمل في مجلس الأمن باهتمام متساو. خامساً، إن أي قرار يؤدي إلى إحداث تعديل في مجلس الأمن، عدداً أو تشكيلاً أو توزيعاً، يجب أن يخضع في كل الأوقات لحكم المادة ١٠٨ من الميثاق. سادساً، من الأهمية دراسة مبدأ التناوب والاتفاق على معايير بالنسبة للعضوية الدائمة المقترحة، وبالنسبة للدول المرشحة لمثل هذه المقاعد، تجنباً لانقسامات ومشاحنات بدأت معالمها تتضح. وأخيراً، في حالة تعذر التوصل إلى توافق في الآراء حول توسيع العضوية الدائمة للمجلس، يتم الاكتفاء بزيادة عضوية المجلس غير الدائمة.

إن انتخاب أعضاء دائمين جدد في مجلس الأمن لا بد أن يخضع لمعايير موضوعية دولية وإقليمية لتختار الدول التي يمكنها بالفعل الاضطلاع بمسؤولية العضوية الدائمة في المجلس.

وفيما يتعلق بمعايير اختيار الدول المؤهلة لشغل المقاعد الدائمة، ومع التزامنا بما سيتم التوصل إليه في إطار منظمة الوحدة الأفريقية في صدد موضوع التناوب، فإننا نقترح أن تشمل المعايير مدى التطور الاقتصادي الحاضر والمستقبلي، والثقل التاريخي والموقع الجغرافي والوزن السكاني للدولة، ومدى فعالية دورها في إقامة السلم والأمن إقليمياً وعالمياً والحفاظ عليه، بما في ذلك القدرة على المساهمة في عمليات حفظ السلام، ومدى جهدها في الحفاظ على مصالح الإقليم الذي تنتمي إليه.

ولا شك أن مساهمات مصر الإقليمية والدولية في الأطر الأفريقية والعربية والإسلامية وفي منطقة الشرق الأوسط وبين الدول النامية وفي إطار الاقتصاديات البازغة تؤهلها لتحمل مسؤوليات العضوية الدائمة في مجلس أمن موسع ومتوازن في تمثيله، إلا أنها مع ذلك تبقى ملتزمة بتوافق الآراء الأفريقي في هذا الشأن.

الأمر إلى الصدام، وخلق شعور عام باليأس، كل ذلك كان لا بد أن يؤدي إلى إحباط ودمار، وسوف يؤدي إلى كوارث نزع من الآن - وأمامكم - مسؤوليتها بالكامل على عاتق السياسة الإسرائيلية الحالية.

وقد كانت هذه الأزمة الخطيرة في عملية السلام، التي سببتها السياسة الإسرائيلية، موضع بحث مجلس وزراء خارجية دول الجامعة العربية، الذي صدق على النقاط الآتية التي تشكل موقفا عربيا موحدًا إزاء الوضع الحالي.

أولا، رفض سياسات الحكومة الإسرائيلية الرامية إلى تقويض عملية السلام، وإنكارها للمبادئ والأسس التي قامت عليها، وتنصلها من تنفيذ الالتزامات والتعهدات والاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطارها، واتخاذ إجراءات أحادية بهدف فرض الأمر الواقع في القدس والضفة الغربية والجولان، والعدوان على الجنوب اللبناني.

ثانيا، التمسك بالسلام العادل والشامل كخيار وهدف استراتيجي على أساس المبادئ التي قامت عليها عملية السلام وعلى رأسها تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وتحقيق الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني، والمطالبة بتأكيد التضامن العربي الكامل وراء هذا الموقف.

ثالثا، التأكيد على أن إخلال إسرائيل بالمبادئ والأسس التي قامت عليها عملية السلام، وتراجعها عن الالتزامات والتعهدات والاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار هذه المسيرة، والمماطلة في تنفيذها، أدت كلها إلى انتكاسة عملية السلام وإلى إعادة النظر في الخطوات المتخذة تجاه إسرائيل في إطار هذه العملية، الأمر الذي تتحمل الحكومة الإسرائيلية وحدها المسؤولية الكاملة عنه.

رابعا، المطالبة باستئناف المفاوضات على مسارات التفاوض الثلاثة: بالنسبة لسوريا من حيث توقفت، والالتزام بما تم التوصل إليه على هذا المسار؛ وبالنسبة للبنان على أساس تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)؛ وبالنسبة للفلسطينيين تنفيذ الالتزامات التعاقدية، بما في ذلك تنفيذ استحقاقات المرحلة الانتقالية، وبالتوازي مع ذلك، بدء مباحثات المرحلة النهائية والتوصل إلى ممارسة الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة.

السلام والمبادئ والأسس التي قامت عليها مسيرته تتعرض لعملية نسف وإهدار كاملين. إن الرؤية التي تنامت في أذهان الجميع لشكل السلام، كما اتفق عليها في الأمم المتحدة وفي مدريد، بدأت تتلاشى ليحل الشك محل الثقة، واليأس والإحباط مكان الأمل في غد تتحقق فيه العدالة ويسود السلام.

لقد قامت عملية السلام على أساس مبادئ حاكمية وهي تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وجوهرها مبدأ "الأرض مقابل السلام"، وضمان حقوق الأطراف في إطار التوازن الذي وضعه مجلس الأمن وأكده مؤتمر مدريد للسلام، وهو ما ينطبق على المسارات الثلاثة السوري واللبناني والفلسطيني في مفاوضاتها مع إسرائيل. ولم يخرج اتفاق أوسلو عن هذه المبادئ ولا طعن في مرجعيتها وحاكميتها، بل أدى إلى الاعتراف بأن الشعب الفلسطيني شعب ذو حقوق وطنية وسياسية مشروعة، وأن التعايش السلمي بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي على أساس التكافؤ والعدالة، بالإضافة طبعا إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة كافة وقيام العلاقات الطبيعية بين دول الشرق الأوسط، هو السبيل الوحيد لإرساء السلام والأمن في المنطقة.

لقد أدت هذه المبادئ والأسس إلى عملية بناء الثقة في السلام وإمكاناته. وعلى الرغم من الصعاب والمشاكل التي واجهت مسار المفاوضات، ظلت مصداقية السعي لحل سلمي للنزاع العربي الإسرائيلي قائمة. وأضحى هذا المسعى خيارا استراتيجيا يميز سياسة وتوجهات حكومات المنطقة. ودفعت بشعوب المنطقة إلى أن تقفز بأذهانها إلى تصورات مستقبلية لشكل الشرق الأوسط في ظل سلام عادل وشامل. فنوقشت أساليب وآليات التعاون التي يمكن أن تصل بالمنطقة إلى مستويات التنمية والتقدم المطلوبة. وعلى الرغم من اختلاف الآراء في كثير من الأحيان، بل وتصادمها في بعض الأحيان، فإن هذا المنحى كان ظاهرة صحية تشير إلى أن شعوب المنطقة اقتنعت بمفهوم السلام، ولم يبق سوى تفعيل أسلوب التوصل إليه.

إلا أن الثقة فقدت، والمصداقية اهتزت، وفقدت عملية السلام الكثير من عناصر قوتها، وفي هذا فإن سياسة الحكومة الإسرائيلية الحالية تتحمل مسؤولية الوضع الخطر القائم. إن سياسة الاستيطان، ورفض تنفيذ الاتفاقات والتعهدات، والسخرية بالأطر القانونية، وتحدي راعي عملية السلام وأطراف عملية السلام، ودفع

وقبل أن أنهي حديثي بصدد مشاكل الشرق الأوسط، يهمني أن أشير إلى الوضع في العراق وخطورته وأهمية احترام سيادته ورفع المعاناة عن شعبه، وأشير أيضا إلى جزر الإمارات العربية المتحدة وأهمية استعادتها واحترام سيادة الإمارات عليها، وإلى قضية لوكربي وأهمية الانتهاء منها في إطار احترام الشرعية الدولية، بالإضافة إلى ضرورة الحفاظ على وحدة أراضي السودان، وحل مشاكل الصومال، وخلق مناخ صحي للعلاقات في الشرق الأوسط، وبين دوله ودول الجوار، وفق التزامات متبادلة ومتكافئة، وحرص مشترك على علاقات إيجابية ذات مردود خير للجميع.

وإذ أنتقل إلى أفريقيا أشير إلى الاجتماع الوزاري الذي عقده مجلس الأمن في الأسبوع الماضي لاستعراض جذور ومسببات الصراعات الأفريقية وسبل تسويتها واحتوائها. وكما عرضت في بياني أمام المجلس فإن أفريقيا وضعت نفسها على طريق الإصلاح السياسي والاقتصادي. والمطلوب الآن هو تفعيل المبادرات الدولية لاستكمال تحقيق التنمية والاستقرار في أفريقيا، وحل مشكلات اللاجئين، وترسيخ التحول الديمقراطي، ودعم التكامل الإقليمي ودون الإقليمي. ويقتضي ذلك أن يقرن المجتمع الدولي الوعود بالتنفيذ من خلال إقامة علاقة شراكة حقيقية بين أفريقيا من جهة، ونظام الأمم المتحدة والدول والمؤسسات الدولية المانحة من جهة أخرى، بالإضافة إلى ضرورة تعزيز التعاون القائم بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في إطار ما دعا إليه الفصل الثامن من الميثاق.

لقد كان البعد المتوسطي إطارا هاما لحركة مصر منذ فجر التاريخ، وأكثر الأبعاد تأثيرا وتأثرا بين مراكز الحضارة والإشعاع في المنطقة. ومثلما كانت أوروبا - بشرقها وغربها - الشريك الرئيسي لمصر في المبادلات التجارية، والتدفقات السياحية، والتفاعلات الثقافية، كانت مصر وستظل طرفا فاعلا رئيسيا في ضمان الاستقرار، وضبط التفاعل الصحيح بين البعد الأوروبي لأمن المتوسط، والبعد المتوسطي للأمن الأوروبي بكل ما يعنيه المفهوم الشامل للأمن المعاصر.

من هنا طرح الرئيس حسني مبارك أمام البرلمان الأوروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ مبادرته المعروفة بإقامة إطار للتشاور والتعاون بين الدول المتوسطية، لتتبلور الفكرة في منتصف ١٩٩٤ عندما عقد وزراء خارجية ١١ دولة متوسطية في الأسكندرية

خامسا، الترحيب بالموقف الأمريكي الذي تبلور خلال زيارة وزيرة خارجية الولايات المتحدة للمنطقة خلال هذا الشهر، وتوافق الرأي على التعاون مع السياسة الأمريكية التي عبرت عنها وزيرة الخارجية في كلمتها يوم ٦ آب/أغسطس ١٩٩٧ أمام نادي الصحافة القومي بواشنطن، وما أوضحت في زيارتها واتصالاتها بدول المنطقة بالتأكيد على مرجعية مدريد وبخاصة مبدأ الأرض مقابل السلام، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتحقيق الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني، والالتزام بعدم اتخاذ إجراءات أحادية من شأنها تقويض مفاوضات الوضع الدائم، والتأكيد على ضرورة البناء على هذا الموقف الأمريكي الإيجابي، ومطالبة إسرائيل بالتجاوب مع هذا الموقف. وتبعاً لذلك فإن الخطوات المطلوبة اتخاذها من قبل الحكومة الإسرائيلية لدفع عملية السلام يجب أن تكون في إطار القضايا الأساسية لا في إطار القضايا الفرعية أو الشكلية.

سادسا، الترحيب بالدور الأوروبي الداعم لعملية السلام والتأكيد على أهمية تفعيل هذا الدور.

سابعا، التمسك بقرارات الشرعية الدولية في إطار الأمم المتحدة والعمل على تنفيذها.

إن السلام العادل المستقر لا بد أن يستند على أساس قوي من الترتيبات الأمنية الشاملة التي تأخذ في اعتبارها هواجس وشواغل ووجهات نظر جميع الأطراف، ولا يتأتى ذلك إلا بانضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، باعتبار إسرائيل الدولة الوحيدة بالمنطقة التي لم تنضم إلى المعاهدة حتى الآن، والمضي قدما نحو تنفيذ مبادرة الرئيس حسني مبارك بإخلاء الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها. وإنه لمن دواعي أسفنا أنه لم تتخذ حتى الآن خطوات فعلية تؤدي إلى إزالة خطر الأسلحة النووية من منطقتنا، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى انتشارها. ومن ثم فإنني أتوجه بنداء إلى الجمعية العامة وإلى الدول المودعة لديها المعاهدة لاتخاذ الخطوات اللازمة لضمان انضمام إسرائيل إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، والبدء فوراً في مفاوضات جدية لإنشاء تلك المنطقة تنفيذا لقرار مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها، المنعقد في نيسان/أبريل ١٩٩٥، كخطوة أولى نحو إخلاء الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل.

- ستارا لتحقيق بعض المصالح الضيقة ومبررا للحد من النفاذ إلى الأسواق وفرض عقوبات تجارية.

وعلى صعيد آخر يجب أن نعي جيدا أن تحرير الاستثمار ليس تريبا لكل داء تعاني منه اقتصاديتنا، وعلى الرغم من حرصنا على جذب الاستثمارات وما نبذله من جهود في سبيل تهيئة المناخ المؤاتي لها، فثمة حقيقة تفرض نفسها، ألا وهي أن اتفاقيات الاستثمار يجب أن توازن بين حماية حقوق المستثمر وكفالة حقوق ومصالح الدول المتلقية لهذه الاستثمارات.

منذ عام مضى دعوت من فوق هذا المنبر إلى تكاتف الجهود الدولية من أجل مواجهة محاولات تهميش دور الأمم المتحدة. وإذا كنا ما زلنا في انتظار تطوير قواعد التعامل الدولي في نظام عالمي جديد لا يزال في طور التكوين، فإننا أحوج ما نكون إلى بقاء الأمم المتحدة قوية فعالة وتطويرها لكي تقود الطريق أمام ذلك النظام الدولي الوليد.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد مايكل جون باولز، رئيس وفد نيوزيلندا.

السيد باولز (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئة الرئيس على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين. إننا في أيد أمينة ونحن نبدأ عملنا في ما أسماه الأمين العام "جمعية الإصلاح".

إنني أعرف أيضا أن وزير خارجية بلادي، الذي أتحدث باسمه، كان بوده أن يهنئ بحرارة الرئيس السابق، السفير غزالي اسماعيل، ممثل ماليزيا، على جهوده خلال فترة الـ ١٢ شهرا الماضية. لقد كانت فترة تحديات، أظهر خلالها الروح القيادية الحاسمة التي توقعناها منه جميعا.

قبل سنتين، وفي الذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة، تعهد قادة العالم بإعطاء القرن الحادي والعشرين منظمة مجهزة وممولة وتملك الهياكل اللازمة لتخدم بفعالية الشعوب التي أنشئت باسمها. ومع أنه لم يبق الآن سوى ٢٧ شهرا على حلول عام ٢٠٠٠، ما زلنا بعيدين عن تحقيق هذا الهدف. وهذه المسألة تثير القلق الشديد لدى نيوزيلندا. فنحن نؤمن إيمانا راسخا بالأمم المتحدة بوصفها أداة لتحقيق حياة أفضل لمواطني العالم،

الاجتماع التأسيسي لمنتدى المتوسط الذي عقد اجتماعه الرابع في تموز/يوليه الماضي في الجزائر، حيث أجمع الوزراء فيه على التمسك بالمنتدى محفلا للحوار الصريح ومعملا لصنع واختبار الأفكار وتنسيق المواقف. وتطلع مصر من خلال رئاستها لمجموعة العمل الثقافية لمنتدى المتوسط إلى الإسهام في توثيق التعاون الثقافي بين الدول الأعضاء وتأكيد الملامح الثقافية المشتركة للشخصية المتوسطية والتي تقوم على تكامل الحضارات وتفاعلها وليس على صراع الحضارات وتصادمها.

كما أن هناك ممارسة مماثلة في التفاعل الأوروبي المتوسطي تجري في إطار عملية برشلونه، وقد كان المؤتمر الوزاري الثاني الذي عقد في مالطة في نيسان/أبريل الماضي مناسبة جيدة للمصارحة وتبادل الرأي من أجل تصحيح وتنشيط مسار هذه العملية التاريخية التي تجمع بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط وشرقه بحيث تؤدي بحق إلى إقامة مشاركة متوازنة للأطراف كافة وبناء منطقة مشتركة للسلام والرفاهية في حوض البحر المتوسط.

ومن نفس المنطلق تراقب مصر باهتمام شديد التطورات الجارية في منطقة البلقان التي تتصل اتصالا وثيقا بمنطقة المتوسط، وبصفة خاصة تطورات الوضع في جمهورية البوسنة. ونحن نؤمن بأن الطريق الوحيد الذي يمكن أن يؤدي إلى إنهاء التوتر في هذه المنطقة هو طريق الشرعية الدولية والتنفيذ الكامل والعاجل لاتفاقيات دايتون، ومحاكمة مجرمي الحرب التي تمثل خطوة أساسية لتحقيق العدالة والاستقرار في هذه المنطقة. وتؤكد مصر مشاركتها للمجتمع الدولي ونظام الأمم المتحدة والدول والمؤسسات المانحة في تنمية وإعادة إعمار البوسنة حتى تستطيع أن تضمّد جراح سنوات الحرب والدمار.

في الختام لا يفوتني التطرق لبعض شواغل مصر والدول النامية إزاء عدد من التحديات المصاحبة لعملية تحرير التجارة والاستثمار والتي تتمثل في استمرار البعض في انتهاج سياسات فردية وتعسفية بدلا من الالتزام بقواعد وقوانين النظام التجاري الدولي التي سعينا إلى إقرارها في إطار منظمة التجارة العالمية. هذا بالإضافة إلى الاتجاه المتزايد الذي نشهده اليوم لانتحاء بعض شركائنا التجاريين إلى عدد من الإجراءات الحمائية المستترة، والتي تتخذ من اعتبارات سامية - كتلك الخاصة بحماية البيئة واحترام معايير العمل وحماية حقوق الإنسان

الموفرة بفضل تحقيق كفاءة الإدارة إلى تعزيز الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة. ويمكن أن نؤكد من خلال تجربتنا الوطنية الخاصة أن نوع الإصلاحات الإدارية المقترحة في المجموعة سيؤدي فعلا إلى خفض التكاليف الإدارية، ويسمح بتقديم المزيد من البرامج المضمونة.

وفي وقت يشهد تناقصا في الأموال الخاصة بالتنمية، يجب ألا تغرب عن الذهن أهمية هذه الخطوة. ونيوزيلندا آخذة في زيادة معونتها الخارجية - بنسبة ٤٠ في المائة منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢، أو مؤتمر قمة ريو. وازدادت أيضا مساهماتنا عن طريق منظومة الأمم المتحدة بنسبة ٥٠ في المائة خلال السنوات الخمس الماضية. غير أن الاتجاه العالمي على العكس من ذلك، وخاصة معشر كبار المانحين التقليديين. وأصبح من الصعب أكثر فأكثر على الحكومات أن تفي بالتزاماتها القائمة بموجب الميثاق من أجل تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي لكل الشعوب. وكانت إحدى النتائج المتواضعة لجهود الإصلاح خلال السنتين الأخيرتين في الأمم المتحدة، صياغة "خطة للتنمية" التي تؤكد أولوية التنمية، وتحدد أهدافا وتوصي بوسائل لتحقيقها. ولكن حتى مع توفر أفضل إرادة في العالم فلن يؤدي تنفيذ الخطة إلى شيء في غياب التمويل الكافي.

وتهدف إصلاحات الأمين العام إلى تقديم المزيد من أجل التنمية. وبنفس القدر من الأهمية، تهدف إلى تعزيز الثقة في الأمم المتحدة، تلك الثقة التي اكتسبت قبل أسبوعين شكلا ملموسا بالمنحة البالغة بليون دولار التي قدمها السيد تيد تيرنر لمساعدة وكالات الأمم المتحدة في الأنشطة الإنمائية الرئيسية. وقد أعطى ذلك العرض السخي المنظمة دفعة حقيقية ويمكن أن يكون حافزا على تقديم المزيد من الأموال من القطاع الخاص للتنمية. ويجب علينا دعم جهود الأمين العام لجعل الأمم المتحدة أفضل وسيلة لتقديم هذه المساعدة.

وينبغي للدول الأعضاء وضع ثقتها بالأمين العام ليؤدي واجباته بموجب الميثاق، والتي تتمثل في وضع التوجيهات السياسية التي تصدرها موضع التنفيذ. وينبغي أن نكون واضحين وواقعيين في الأولويات التي نحددها للأمم المتحدة. ولا يمكن أن نمضي في تكليف المنظمة بالمزيد من المهام الجديدة ونتوقع بصورة ما إنجاز هذه المهام بالموارد المتاحة حاليا. وبعد تحديد الأولويات يجب أن نقاوم الميل إلى التدخل في كل صغيرة وكبيرة. وسيقتضي ذلك تغييرا كبيرا في الطريقة التي اعتادت الدول

وليس لمن يعيشون فيه الآن. إننا نتحمل مسؤولية تعزيز المنظمة من أجل أحفادنا ومن يأتون وراءهم. ويجب علينا ألا نخذلهم ونخذل أنفسنا بالسماح للأمم المتحدة غير مصلحة أن تنزلق نحو الزيادة في التهميش.

إننا لا ندعي أن عملية الإصلاح سهلة أو محددة. وكما قال الأمين العام "الإصلاح ليس حدثا معزولا ولكنه عملية مستمرة" (A/51/950، الفقرة ٢٥)، فإن مشاركتنا في المسار الدولي الحكومي، بما في ذلك منصبي الرئيس المشارك للفريق العامل المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة والفريق العامل المعني بخطة للتنمية، أعطتنا فهما جيدا للتعقيدات المحيطة بالتوصل إلى نتائج إيجابية مقبولة لـ ١٨٥ دولة عضوا.

ونحن ندرك أن الأمين العام يواجه نفس القضايا في مجموعة الإصلاحات التي قدمها في ١٦ تموز/يوليه. وكشأن أي مجموعة تدابير لا بد أن بعض الدول الأعضاء سيجد عيوباً في عناصرها الفردية. ولكننا على اعتقاد راسخ بأنه ينبغي النظر إلى المجموعة برمتها. وسيكون هذا في الصالح الأكبر للمنظمة. ويجب ألا يسمح لل صعوبات المتعلقة ببعض العناصر الفردية أن تنقضي المصلحة العامة فيها. ونحن نشاهد الدول الأعضاء أن تدرك هذه الحقيقة وأن تقدم للأمين العام دعمها السخي. والبلدان الصغيرة مثل نيوزيلندا والبلدان النامية ستكون في رأينا، أكبر المستفيدين مما يحاول تحقيقه الأمين العام.

ومن أجل إصلاح الأمم المتحدة وتعزيزها بصورة فعالة، ينبغي في رأينا إعادة توزيع الموارد بعيدا عن الإدارة وفي المجالات الهامة بالنسبة للذين من بيننا يضعون أولوية عليا للأمم المتحدة نفسها. فنحن نؤيد تحقيق الفعالية، ولكن ليس خفض التكلفة. والاختلاف الهام بين الإثنين أن أحد النهجين يسعى فقط إلى توفير في الأموال بصرف النظر عن أثر ذلك على المنظمة. ونحن لا نستطيع أن نؤيد هذا. فالأمم المتحدة من الأهمية عندنا بحيث لا نسمح لها بمثل هذا الانحدار.

وإن أي نهج قائم على أساس تحقيق الفعالية يمكننا من إعادة تنشيط الأمم المتحدة بإعادة استثمار الأموال الموفرة من التخلص من الممارسات الإدارية التي عفى عليها الزمن. وهذه مسألة محورية لمجموعة إصلاحات الأمين العام. وعلى وجه الخصوص نرحب غاية الترحيب بالاقتراح المعنون "إعادة التنمية" الذي يوجه الموارد

وفيما يتعلق بالإصلاح المالي، تشعر نيوزيلندا بقلق عميق إزاء الأزمة التي تواجه الأمم المتحدة. حقا هناك مشاكل تتعلق بجداول الأنصبة المقررة للميزانية العادية وميزانية حفظ السلام. والحد الأدنى الحالي له أثر سلبي على الدول الأصغر والضعيفة مثل البلدان الجزرية في جنوب المحيط الهادئ، وهي مجاورة لنيوزيلندا. وهذا مجرد مثال لنوع المشاكل التي تنبغي معالجتها.

ولكن ينبغي للدول التي تريد أن ترى إحداث تغييرات في جدول الأنصبة أن تسوق حججا حقيقية، لا تهديدات. ولا نستطيع أن نقبل أن يكون من حق أي دولة الامتناع عن الدفع من جانب واحد، وإلا فإن نصيب تلك البلدان التي لا تسدد اشتراكاتها ينبغي أن تتكفل به بلدان أخرى. ويجب أن تسدد كل المساهمات المقررة بالكامل، وفي الوقت المطلوب وبدون شروط. والعمل بغير ذلك يكون انتهاكا للالتزامات القانونية الدولية. ويجب على الدول الأعضاء النظر إلى هذا الأمر بمنتهى الجدية. إذ أنه يقوض قدرة المنظمة على العمل. وبالضرر الذي يلحقه هذا بالمنظمة فإنه يعاقب الدول الأعضاء التي تفي بالتزاماتها. وعندما تكون الدولة المسؤولة عن أكبر نسبة مئوية من المتأخرات المستحقة للأمم المتحدة أيضا أغنى الدول، وعندما تضع تلك الدولة بالإضافة إلى ذلك شروطا لسداد جزء فقط مما هي مدينة به، يكون من المفهوم أن هذه الأعمال ستحدث شكوكا حقيقية في هذه الجمعية.

ولا بد من حل هذه الحالة المؤسفة بسرعة. ولكن لا يمكن حلها إلا على أساس التزام صادق بإسقاط كل الشروط الآن، وبأن كل المساهمات ستسدد في حينها. وذلك يعني في كانون الثاني/يناير من كل سنة.

وأود أن أثير مسألة أخرى من مسائل الإصلاح لم تظهر بوضوح في المناقشات حتى الآن، وهي مسألة التجمعات الإقليمية للأمم المتحدة. ويبدو أنها مسألة تستحق الدراسة. فهذه التجمعات بحاجة إلى مراجعة تجعلها مواكبة للحقائق الجيوسياسية الراهنة. فمن المفارقة مثلا أن جيراننا في المحيط الهادئ، وهم أعضاء معنا في مجموعة محفل جنوب المحيط الهادئ، ينتمون إلى المجموعة الآسيوية، بينما تنتمي نيوزيلندا، لأسباب تاريخية، إلى مجموعة غرب أوروبا والدول الأخرى. والأهمية الأساسية التي نوليها لعضويتنا في مؤسسات محفل جنوب المحيط الهادئ، ومجلس التعاون الاقتصادي لجنوب آسيا والمحيط الهادئ، والمحفل الإقليمي لرابطة دول جنوب شرق آسيا، وعلاقتنا مع الرابطة نفسها،

الأعضاء على العمل بها. إذ لا تزال اللجنة الخامسة تتخذ القرارات بشأن الموظفين وملء الوظائف في الأمانة العامة، وهي قرارات إدارية يكون مسؤولا عنها في أي منظمة حديثة مدراء تلك المنظمة.

ونحن نعلم أن المرحلة الانتقالية للتغيير لن تكون سهلة أيضا بالنسبة للذين يعملون في الأمانة العامة. ولكن - ونحن نعي تجربتنا في نيوزيلندا في الشروع في إصلاح القطاع العام - المقترحات الإدارية ومقترحات الميزانية القائمة على النتائج، والمتضمنة في مجموعة الإصلاحات المقدمة في تموز/يوليه ستحسن من كفاءة الأداء وتحقق قدرا أكبر من الارتياح الوظيفي للعاملين في الأمم المتحدة. وأهم مورد للمنظمة هو موظفوها. وتقرر مجموعة التدابير بالأهمية الحيوية للاستثمار في الموظفين. فإذا كان على الأمم المتحدة أن تجتذب الأفضل والأذكى وتحافظ بهم، فيجب إذن أن يجري تعيينهم وتدريبهم وترقيتهم ودفع مرتباتهم وفقا لإجراءات لا تقل جودة عن الإجراءات المتوفرة لأفضل الموظفين الذين توظفهم الدول الأعضاء.

ومن المهم أيضا هنا التشديد على الولاء الذي يستحقه الأمين العام من العاملين معه. إذ يحق له أن يتوقع الدعم الكامل لقيادته وللمبادرات التي يتقدم بها. وأي شيء أقل من ذلك يكون غير مشرف، ويفسد العمل المطلوب، ويكون قابلا لحرمان الدول الأعضاء من حقها - ولا يمكن التسامح بشأنه.

وقد أشرت سلفا إلى المسار الدولي الحكومي. ويجدر أن نتطرق إلى الموضوعات الرئيسية المتعلقة بمجلس الأمن والإصلاح المالي.

ففيما يختص بالأول، ستحكم نيوزيلندا على المقترحات المحددة لتوسيع مجلس الأمن بمعيار الديمقراطية ومقدار التمثيل المتوفر في المؤسسة بوجه عام. وزيادة نسبة الأعضاء الدائمين عن الأعضاء غير الدائمين مناقضة لهذا المبدأ. ولا نستطيع أن نقبل مجموعة إصلاحات لمجلس الأمن بدون مقترحات جوهرية تضمن الشفافية على أعمال المجلس وتعمل على تحديثها. إن ضوء الشمس، كما علق أحد فقهاء القانون الأمريكيين ذات مرة، أفضل مطهر. ويجب على الدول الأعضاء مواصلة المناقشة بحثا عن حل يحوز على توافق الآراء.

تضمن محاكمة الأفراد المسؤولين عن جرائم الحرب؛ ومثل دعم وتعزيز قدرة الأمم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية؛ ومثل إنعاش قدرة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام.

هذه هي المعايير التي سيحكم بموجبها على النجاح الحقيقي للأمم المتحدة أو فشلها. ونيوزيلندا مصممة على أن يكون الحكم إيجابيا. وبالعامل معا، يمكننا أن نضمن ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي معالي السيد علي عثمان محمد طه، وزير العلاقات الخارجية في السودان، وأعطيه الكلمة.

السيد طه (السودان): أبدأ بتقديم خالص التهنية لرئيس الجمعية العامة للثقة الكبيرة التي أولتها إياه بانتخابه رئيسا لها خلال الدورة الثانية والخمسين. ولا شك أن خبراته ومقدراته في مجال الدبلوماسية متعددة الأطراف سوف تعينه على تسيير وإنجاح أعمال هذه الدورة. وفي سبيل تحقيق هذه الغاية نؤكد له تعاون ومساندة وفد السودان.

كما لا يفتونني أن أزجي الشكر والتقدير لسفنه، سعادة السفير غزالي إسماعيل لجهوده المتميزة ولما قدمه من مبادرات شجاعة في سياق تعزيز دور الأمم المتحدة وتحسين أساليب عملها.

كما نود أن نعبر عن تهنئتنا وتقديرنا للسيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة الذي أثبت خلال فترة وجيزة من تقلده مهامه حماسا وقدرة وصبرا على قيادة المنظمة تجسدت في مبادراته للإصلاح وتحسين طرق عملها وتعزيز مكانتها.

نقدر للأمين العام مساعييه الصادقة لإصلاح منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد يقف السودان بجانبه حتى تحقق الأمم المتحدة الأهداف التي أنشئت من أجلها، وفي مقدمتها تعزيز السلام والتعاون الدولي لتحقيق التنمية والقضاء على الفقر، خاصة في أفريقيا والبلدان النامية الأخرى. كما نود أن نؤكد حرص السودان على أن يفضي مشروع الإصلاحات إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة للمساائل الإنسانية والاجتماعية والتنمية التي تضطلع بها المنظمة، وأن يؤدي إلى تقوية مشاركة الدول

ينبغي أن يتسنى لها أن تنعكس على نحو أفضل في التجمعات الإقليمية. ولذلك نحن نرى أن هناك قيمة في إعادة ترتيب التجمعات الانتخابية في نيويورك لجعلها تتوافق على نحو أكثر مع تلك المعمول بها في نواح أخرى من منظومة الأمم المتحدة، حيث تجلس نيوزيلندا في أغلب الحالات مع شركائنا في جنوب المحيط الهادئ وجيراننا في شرق آسيا.

وإن التطورات في الأقاليم الأخرى سينتج عنها المزيد من المفارقات في التشكيل الحالي. ونتوقع أن تجري في مرحلة مقبلة مفاوضات طويلة ومعقدة بشأن تخصيص المقاعد الإقليمية تستدعي مراجعة نظام التجمعات الإقليمية. وستنضم نيوزيلندا بطبيعة الحال إلى آخرين في التفاوض بشأن تخصيص مقاعد جديدة ومنصفة. وإذا نحن نتطلع إلى نتيجة تلك العملية، ندرك أنها لن تحدث بين عشية وضحاها. وفي هذه الأثناء، وباعتبار ذلك أمرا ذا أولوية عليا، يعمل وفدي من أجل خلق علاقة أوثق مع المجموعة الإقليمية الآسيوية في نيويورك.

وأود أن أختتم بياني بالتركيز مرة أخرى على الأهمية القصوى لمصادقة الدول الأعضاء إيجابيا على مجموعة إصلاحات الأمين العام المتكاملة في دورة الجمعية العامة هذه، مثلما ستفعل نيوزيلندا - ليس فقط لأن ذلك يوفر بداية إيجابية وملموسة لعملية الإصلاح، ولكن أيضا لأن البديل عن عدم تأييد إرادة الأمين العام، سيقوض في رأينا مصداقية الأمم المتحدة تقويزا خطيرا.

لقد انهمكت الأمم المتحدة في عملية الإصلاح الحالية مدة سنتين. ولكن لا يمكن لأحد منا الادعاء بأن الإصلاح هدف في حد ذاته، أو أن التأمل الذاتي ذريعة مستمرة للتقاعد. فالأمم المتحدة موجودة لتقديم مساعدة ملموسة وأساسية لمئات الملايين من المحتاجين. ولا يمكن لأي قدر من التحليل الذاتي أن يكون بديلا من ذلك. والتشديد القوي على التأمل الذاتي علاوة على ذلك، سيقوض من قدرة المنظمة، وربما يقوض أيضا عزميتها على أداء المهام التي أنشئت من أجلها.

ويتمثل التحدي الآن في أن نتبنى برنامج الإصلاح الجسور الذي حدده الأمين العام، ونستخدم هذه الجمعية العامة للبدء بتنفيذه، ثم نوجه طاقتنا في مسارها الصحيح نحو اتخاذ خطوات عملية لخفض المعاناة وبناء عالم أفضل وأكثر سلما: مثل وضع برنامج عملي راسخ لتخفيف الفقر في العقد القادم؛ مثل إنشاء محكمة جنائية دولية

وتشكل اتفاقية الخرطوم للسلام مخرجاً نهائياً للمشاكل السودانية، إذ استطاعت أطراف التفاوض التوصل إلى صيغة تحدد أطر التعايش السلمي في البلاد. وتعتمد الاتفاقية مبدأ المواطنة أساساً للحقوق والواجبات والمساواة في مشاركة جميع السودانيين في المسؤوليات في الحياة العامة دون تمييز عرقي أو ديني. وعززت الاتفاقية مبدأ التطور الديمقراطي في السودان، وحددت بجلاء قضايا اقتسام السلطة بين الحكومات الولائية والسلطة الاتحادية في النظام الفدرالي في البلاد. كما نصت على أسس ومعايير اقتسام الثروة. وفي مجال الحريات العامة وحقوق الإنسان كفلت الاتفاقية الحريات والحقوق المنصوص عليها في الأديان السماوية والنصوص الواردة في المواثيق والعهود الدولية المعنية بذلك، مما سيكون له أكبر الأثر في ترسيخ حقوق الإنسان وضمانها. وقد أتاحت الاتفاقية لأبناء جنوب السودان حق تقرير المصير عبر استفتاء حر في نهاية فترة انتقالية قدرها أربع سنوات.

وتعزيزاً لمتطلبات السلام والاستقرار، واستكمالاً لما ورد في الاتفاقية، فقد تم الاتفاق على ترتيبات لمنع الأعمال العدائية ووقف إطلاق النار بين الأطراف الموقعة على الاتفاقية، وتمشيا مع الإرادة الجماعية لشعب السودان صدر الأمر الرئاسي بإعلان العفو العام غير المشروط عن كل الجرائم والدعاوى المدنية والجنائية التي ارتكبت خلال فترة الأربعة عشر عاماً التي سبقت توقيع الاتفاقية.

وفي سعينا لتعزيد دائرة السلام الشامل والدائم فقد تم الاتفاق الأسبوع الماضي مع الفصيل الوحيد المتبقي الذي يحمل السلاح على استئناف مفاوضات السلام في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر المقبل في العاصمة الكينية تحت رعاية الهيئة الحكومية للتنمية. ويشرفني أن أجدد هنا عزم الحكومة السودانية وحرصها على إنجاح المفاوضات المرتقبة.

إن الخطوات الجريئة التي اضطلعت بها حكومة السودان في إطار تحقيق سلام عادل ودائم كانت محل إشادة وتقدير العديد من دول العالم، وكان من إيجابياتها بؤادر عودة طوعية للنازحين واللاجئين من دول الجوار. وإننا لندعو الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية والشركاء في التنمية للإسهام في إعادة توطين العائدين بالانتقال من الإغاثة الإنسانية إلى إعادة التعمير وتقديم العون التنموي اللازم لتوطيد مقومات السلام الذي استمر

النامية في المنظمة وتمثيلها تمثيلاً عادلاً في الأمانة العامة.

ويدعو السودان إلى إتاحة متسع من الوقت لمساعي الإصلاح، مع إيلاء الاهتمام لنتائج وتوصيات الفريق العامل رفيع المستوى المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة والتي اعتمدتها الجمعية العامة، ويؤكد عزمه على المشاركة الفاعلة في الاجتماعات التي سيتم الاتفاق على الإطار المناسب لها، حتى يتم التوصل إلى توافق الآراء حول جوانب الإصلاح كافة.

يولي السودان اهتماماً وحرصاً شديدين لمسألة إصلاح مجلس الأمن، بتوسيع عضويته الدائمة وغير الدائمة وتحسين أساليب عمله. واهتماماً ينبع من قناعتنا الراسخة بأهمية تعزيز الشفافية والديمقراطية في عمل المجلس بهدف الاستجابة للواقع المتغير والتحديات الراهنة التي تواجه السلم والأمن الدوليين وفقاً لمبادئ الميثاق وأحكامه التي تحدد مهام المجلس في حل المنازعات بالطرق السلمية بعيداً عن استخدامه أداة لمعاكبة الشعوب. والسودان إذ يرحب بالجهود المبذولة لإصلاح مجلس الأمن يؤكد ضرورة مراعاة التمثيل الجغرافي العادل، والحفاظ على مبدأ سيادة الدول. وفي هذا الصدد نود أن نؤكد التزامنا بإعلان نيودلهي لمجموعة عدم الانحياز، كما نؤكد التزامنا بالموقف الأفريقي الصادر عن قمة هاراري. ونؤكد على ارتباط موضوع التمتع بحق النقض مع الجوانب الخاصة بتوسيع المجلس وتحسين أساليب عمله، بحيث تعالج معالجة شاملة عبر عملية التفاوض المتأني حول كافة الجوانب ضمن إطار ديمقراطي مفتوح العضوية. وندعو هنا إلى أهمية تناول النقاط التي أثارها وزير خارجية سنغافورة هذا الصباح أمام هذه الجمعية.

في مثل هذا الوقت من العام الماضي تحدثت إلى الجمعية عن جهودنا لإحلال السلام في السودان والتي تمخض عنها التوقيع على ميثاق السلام في ذلك الوقت. والآن فإنه لمن دواعي الفخر والاعتزاز أن أنهي إلى هذا الجمع الموقر أننا نجحنا في تطوير ذلك الميثاق إلى اتفاقية سلام شاملة بين الحكومة والفصائل المقاتلة والكيانات السياسية في جنوب السودان في نيسان/أبريل من هذا العام تمت إجازتها بواسطة البرلمان، فكانت بذلك أحد أهم الأحداث السياسية في تاريخ السودان.

ما تمخضت عنه قمة الغذاء العالمي في إطار تحقيق الأمن الغذائي لشعوب القارة، وضرورة توفير الموارد اللازمة للدول المعنية في هذا الشأن. وفي هذا السياق، يجدد السودان استعداداه للمساهمة الفاعلة في خطط وبرامج توفير الغذاء بمشاركة جادة من المجتمع الدولي.

إن التنمية الاقتصادية والأمن والاستقرار وجهان لعملة واحدة، ونحن نتحدث عن تجاوز حالة الفقر والعوز في القارة الأفريقية، لا بد لنا من تأكيد الحاجة على تحقيق السلام ضماناً لأمن مواطنيها من ناحية ودفعاً للتنمية من ناحية أخرى. وننوه هنا بالتطورات الإيجابية التي شهدتها ليبيريا، ونأمل أن يكون هذا النموذج مشجعاً للأخوة في كل من الصومال والكونغو برازافيل على حقن الدماء كما نتمنى نجاح المساعي التي تقودها دول غرب أفريقيا لتجاوز الأزمة التي تواجه سيراليون.

إن حاجة أفريقيا للأمن والاستقرار والتنمية مدعاة لجعل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل وتقديم المساعدات لنزع الألغام المضادة للأفراد التي خلفتها الحروب الأهلية في عدد من دولها، ومن بينها بلادي. إن السودان يؤيد الجهود التي تضطلع بها منظمة الوحدة الأفريقية وأمينها العام السيد سالم أحمد سالم لإحلال السلام والاستقرار في العديد من دول القارة. وبشأن تشكيل قوات سلام أفريقية، نؤكد على وجوب إسجام أي إجراء في ذلك الصدد مع قرارات ومواقف منظمة الوحدة الأفريقية وأن تكون لأفريقيا من خلال منظماتها القارية حق المبادرة والقيادة.

ونحن نتحدث عن المصاعب الاقتصادية في أفريقيا فإن من واجبنا أن نذكر بالآثار المتفاقمة لفرض العقوبات خاصة تلك التي تتعرض لها الجماهيرية العربية الليبية، وندعو لحسم هذه القضية من خلال الاقتراح المشترك المقدم من منظمة الوحدة الأفريقية والجامعة العربية والمؤيد من حركة عدم الانحياز.

إننا نؤيد موقف مجموعة عدم الانحياز الداعي إلى وضع معايير وضوابط دقيقة للعقوبات وأن يجري عند تطبيقها الالتزام الدقيق بأحكام النظام الأساسي للأمم المتحدة. كما نشرك الأمين العام ما أشار إليه في تقريره عن أعمال المنظمة لهذا العام من القلق إزاء الآثار السالبة التي تلحق بالشعوب من جراء العقوبات ونتطلع إلى مقترحاته التي وعد بطرحها في هذا الصدد.

البحث عنه عقوداً من الزمان. وهذه دعوة تستمد مشروعيتها من روح ومحتوى مداولات الجلسة الوزارية الخاصة لمجلس الأمن في الخامس والعشرين من هذا الشهر لبحث الأوضاع السائدة في أفريقيا، والتي رسخت التلازم بين السلام والتنمية والتي هي حق أساسي من حقوق الإنسان.

وفي ذات الاتجاه وفي إطار السعي الدؤوب لتعزيز وتطوير نظام حكم رشيد ومسؤول فقد انتظمت السودان تطورات دستورية تمثلت في قيام لجنة وطنية جامعة لصياغة مسودة الدستور الدائم والتي ستعرض على الجهاز التشريعي، ومن ثم ستطرح في استفتاء عام على الشعب.

في مجال الاقتصاد، وتعزيزاً لمبدأ اقتصاد السوق الحر وسياسات التحرير فقد قمنا باتخاذ خطوات جادة في ترشيد الإنفاق العام وخصخصة المؤسسات العامة والغاء القيود على التجارة الداخلية والخارجية وتشجيع الاستثمار. وقد قادت هذه السياسات إلى تحريك الجمود في الاقتصاد، وخفضت معدل التضخم من ١١٤ في المائة في بداية هذا العام إلى ٢٨,٥ في المائة في آب/أغسطس هذا العام، كما حققت معدل نمو إيجابي بنسبة ٥,٥ في المائة، واستقراراً في سعر الصرف للعملة الوطنية الأمر الذي أشادت به بعثة صندوق النقد الدولي في تقريرها للمجلس التنفيذي للصندوق في آب/أغسطس الماضي. وتظل العقبة الكبرى في تكملة برنامج الإصلاح الاقتصادي هي نقص الموارد الخارجية لتحريك الإنتاج. وعليه فإننا نناشد الدول المانحة ومؤسسات التمويل الدولية توفير الموارد المالية اللازمة لإكمال عملية الإصلاح الاقتصادي. كما نؤكد على تشجيع وترحيب السودان بالاستثمار الخاص والمشارك في جميع المجالات.

وفي شأن مشكلة الديون، فإنه يلزم معالجتها في إطار دولي شامل وليس على أساس ثنائي حتى يتسنى بناء نظام اقتصادي دولي قائم على العدل والمساواة بين الدول كافة ودون تمييز.

وإيماناً بضرورة التعاون الاقتصادي الإقليمي فقد خطت الدول الأفريقية خطوات نحو تفعيل الجماعة الاقتصادية في أفريقيا فضلاً عن منظمات التعاون الاقتصادي شبه الإقليمية والتي تحتاج إلى سند ودعم الأسرة الدولية. ولا يفوتنا أن نشير إلى تطلع أفريقيا لإنفاذ المعاهدة الدولية لمكافحة التصحر، وأهمية متابعة

تقتضي بالضرورة احترام السياقات الثقافية المختلفة لشعوب العالم وإتاحة الفرصة لها للتعبير الحر المتكافئ عن نفسها بما يعزز التجربة الإنسانية ويعلي من قيم التسامح وقبول الغير. وذلك من شأنه أن يحد من اللجوء إلى التعبير الحاد والعنيف عن المظالم الناتجة عن العزل والاستعلاء الثقافي.

إن الأديان جميعاً تدعو إلى قيم التسامح وقبول التعدد والتعايش مع الآخرين. وقد جاء في القرآن الكريم:

"قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب والأسباط وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون" (القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ١٢٦).

وفي هذا السياق فإننا نؤيد ما جاء في كلمة السيد وزير خارجية ألمانيا عن ضرورة العمل على تشجيع الحوار بين الحضارات بدلاً من الصراع والخصومة بينها حتى نقيم عالماً متسامحاً متعاوناً كي لا تصبح شعارات التعدد والديمقراطية نفسها ذريعة للهيمنة الثقافية على الجميع.

إن تبني هذه المنظمة الموقرة لقيام هيئة تعنى بترقية الحوار بين الأديان والحضارات سيعبّد الطريق نحو تحقيق هذه الغاية النبيلة، وسيعيد الاعتبار للقيم الأخلاقية الرفيعة الكفيلة بالوقوف سداً منيعاً في وجه العديد من الأمراض الاجتماعية مثل تفشي المخدرات واطراد العنف والإرهاب وتفكك الأسرة، مما يفسح طريقاً مستقبلاً أفضل للبشرية وهي تدخل الألفية الجديدة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ديفيد ليفي، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية إسرائيل.

السيد ليفي (إسرائيل) (تكلم بالعبرية: الترجمة الشفوية عن النص الإنكليزي الذي قدمه الوفد): أود أن أبدأ بتهنئة الرئيس على انتخابه بالإجماع لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين. وآمل أن تنجح هذه الدورة في تقريب الدول بعضها من بعض وفي إيجاد سبل لمواجهة التحديات الماثلة أمام كل البلدان والأمم، في الشمال وفي الجنوب، في الشرق وفي الغرب.

وفي آسيا، نرحب بعودة هونغ كونغ إلى الوطن الأم جمهورية الصين الشعبية. ونتابع باهتمام الجهود التي يضطلع بها مبعوث الأمين العام إلى أفغانستان ونأمل أن تتعاون أطراف النزاع مع الأمم المتحدة بغية التوصل إلى صيغة تفاهم واتفاق. كما نهيب بالمجتمع الدولي دعم الجهود المتصلة الرامية إلى إحلال السلام في شبه الجزيرة الكورية.

وعلى صعيد تطورات قضية الشرق الأوسط، يرى السودان أن السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط لن يتحقق إلا بالالتزام التام بمبادئ العدل والحفاظ الكامل على حقوق الشعب الفلسطيني والدول العربية في المنطقة والالتزام بمرجعية الاتفاقات والتعهدات التي توصلت إليها الأطراف المعنية. إن على إسرائيل التخلي عن سياسات الاستيطان والانسحاب من كل الأراضي العربية المحتلة إعمالاً لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، والتي تظل تشكل المرجعية للتسوية السلمية وتحقيق السلام الشامل في الشرق الأوسط.

إننا نتفق مع ما أورده تقرير الأمين العام للجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة حول خطورة الأوضاع في المنطقة، وتحذيره من عواقب سياسات الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة، ومحاولات إحداث تغييرات ديموغرافية وقانونية في القدس بهدف تهويدها وتغيير واقعها القانوني والجغرافي والتاريخي والديني والحضاري. والسودان يدعو المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته في ظل تدهور الأوضاع وتصاعد المواجهات لتجنّب المنطقة شبح حرب تلوح في الأفق جراء الممارسات الإسرائيلية غير المقبولة. كما يعارض السودان بشدة محاولات فرض الجزاءات الجماعية على الشعب الفلسطيني من قبل إسرائيل مهما كانت المسوغات والأسباب.

يتخذ السودان في علاقاته الدولية سياسات ومواقف ثابتة تقوم على الالتزام بالمواثيق الدولية والإقليمية وسياسات حسن الجوار والتعاون الإقليمي ومكافحة الإرهاب ومهددات الأمن الإقليمي والدولي. وما فتئ السودان يدعو لنزب الصراعات وتغليب مصلحة الشعوب على الخلافات الطارئة.

إن ترجمة شعارات التعدد والديمقراطية التي أصبحت حداء للركب الإنساني في هذه الحقبة من تاريخ البشرية

والمواطنون الإسرائيليون يخاطرون بأنفسهم إلى حد كبير في سبيل السلام، ولكن ليس من بينهم من هو على استعداد للاستمرار في دفع الثمن الدموي المطلوب باسم السلام. ولا بد لنا من كسر حلقة العنف المفجعة هذه. ولن تعاد إقامة الثقة أو تُزال الشكوك في النوايا إلا من خلال العمل المشترك في مواجهة الإرهاب.

وكما قلت في ملاحظاتي في هذه الجمعية في دورتها الحادية والخمسين، إن إسرائيل كلها متحدة في رغبتها الصادقة في السلام وفي حياة تنعم فيها بالهدوء والأمن. وفي إسرائيل يتحد اليمين واليسار كلاهما في هذا المسعى.

وإذا أمكن استعادة الثقة، وإذا احترمت مبدأ المعاملة بالمثل، أمكننا المضي قدما. وقد سبق أن أثبتنا استعدادنا لذلك من خلال القرارات والإجراءات التي اتخذناها منذ أن تولينا الحكم، وبالتوقيع على اتفاق الخليل وتنفيذه بجميع جوانبه.

ولا يمكن للسلام أن يعيش جنبا إلى جنب مع الاستمرار في التحريض على العنف وفي الأعمال العدوانية والعنف والإرهاب. فالسلام في جوهره يعني التخلي القاطع الذي لا رجعة فيه عن العنف. والطريق إلى السلام هو الحوار والمفاوضات والتوفيق واحترام الاتفاقات.

تنطبق هذه المبادئ في جميع أنحاء العالم ويجب أن تنطبق أيضا في الشرق الأوسط. ووجود مسارين متوازيين، تَواصَل في أحدهما المفاوضات في حين تستمر أعمال العنف والإرهاب وسفك الدماء في المسار الثاني دون إعاقة، مسألة مرفوضة كليا. إن هذا تحدٍ مباشر وإهانة لمفهوم السلام في حد ذاته.

إن الإرهاب لا يندلع فجأة من مكان لا وجود له. إنه ليس ظاهرة فورية. فكثيرا ما شاهدنا قادة الإرهابيين ومنظماتهم يتسترون وراء منظمات بريئة ومسالمة، منظمات خيرية ومنظمات رعاية اجتماعية، بينما يشاركون من وراء هذه الأقنعة في الإعداد لهجمات إرهابية وحشية، وفي ارتكابها. ويمكن تشبيه الإرهاب بالبركان الجاهز للانفجار في أية لحظة، والذي تهدد حممه الملتهبة بتدمير كل ما هو في طريقها.

إن الذين يلجأون للإرهاب لا يسعون إلى قتل لإسرائيليين فحسب، وإنما يلحقون الضرر أيضا

وأود أيضا أن أهنئ سلفه، السفير غزالي إسماعيل، ممثل ماليزيا، على الطريقة التي اضطلع بها بواجباته.

هذه السنة توافق الذكرى السنوية العشرين لمبادرة السلام لمناحيم بيغين، رئيس وزراء إسرائيل الراحل، وأنور السادات، رئيس مصر الراحل. وهذان القائدان، بقرارهما التاريخي وبقيادتهما الشجاعة، كانا رائدين على الطريق صوب أول معاهدة للسلام بين إسرائيل وجارة عربية هي مصر.

إن شعب إسرائيل تطلع طوال تاريخه إلى العيش في كنف السلام. وفضلا عن دعوتنا المستمرة إلى السلام مع جيراننا، فإننا نبذل قصارى جهدنا في البحث عن شريك في هذا الجهد من خلال الاتصالات المباشرة وغيره المباشرة. واليوم، لا نزال نبحث أيضا عن قنوات للحوار، ونبني جسورا للسلام.

وفي السنوات القليلة الماضية، منذ عام ١٩٩١، وبعد أن وضعنا في مدريد مبادئ التفاوض حول السلام في الشرق الأوسط، حققنا عددا من أوجه التقدم الهامة في إرساء سلام كامل بين إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية وتوقيع الاتفاقات المؤقتة مع الفلسطينيين. ومع ذلك، لا يزال الطريق إلى السلام الكامل طويلا. ولا تزال المفاوضات مع الفلسطينيين ومع سوريا تنتظرنا.

بعد الانتخابات الأخيرة مباشرة قبلت حكومة إسرائيل بالحاجة إلى مواصلة دفع اتفاقات أوسلو قدما وعملت على تنفيذها. وفي العام الماضي، لم نأل جهدا في تنفيذ هذه الاتفاقات، ولكن مما يؤسف له أن الثقة، وهي شريان حياة العملية برمتها، تقوضت نتيجة لعدم وفاء الفلسطينيين بالتزاماتهم وفقا للاتفاقات التي وقّعوا عليها.

وفي العام الماضي، أثناء بذلنا لهذه الجهود، اجتزنا بمشقة اختبارات عديدة وعانينا من هجمات إرهابية وإراقة دماء على نحو متصل. وتلطخ تطلعنا المتأصل إلى السلام والأمن والهدوء بسفك دماء الأبرياء، وبقتل الرجال والنساء والأطفال الذين صرعتهم الهجمات الإرهابية البربرية. ولكن على الرغم من الأسف والحزن العميقين على خسارة هذه الأرواح البريئة، لم تنطفئ جذوة الأمل في السلام داخل قلوب مواطني إسرائيل.

الدائمة، بما في ذلك أثناء الأزمات؛ رابعاً، التوقف عن أعمال التحريض والدعوة إلى العنف والجihad، والاستعاضة عنهما بلغة المصالحة والاحترام المتبادل؛ خامساً، النهوض بالتطبيع ودعم الأنشطة الإقليمية، وتشجيعهما.

الغرض من مدونة السلوك هذه هو تيسير سير المفاوضات دون انقطاع وإدارة الأزمات وخلق جو للحوار. وينبغي لهذه المدونة أن تعالج حساسيات واحتياجات كلا الطرفين. ونحن نعتقد أن اعتماد المبادئ المشار إليها أعلاه من شأنه أن يمكننا من التغلب على الأزمة الراهنة، وأن يحول دون وقوع أزمات في المستقبل أثناء سير المفاوضات. ومن شأن هذه القواعد أن تسهم أيضاً في تجديد الثقة بين القادة وأن تزيد الثقة بين الشعبين.

عقب زيارة وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية للشرق الأوسط، تم التوصل مجدداً إلى اتفاق لمواصلة الجهود الرامية إلى إعادة عملية السلام إلى مسارها الصحيح. وقد أجرينا في الأيام الأخيرة محادثات مكثفة، بمساعدة الولايات المتحدة، في واشنطن وهنأ، بغية استئناف المفاوضات والنهوض بالجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية دائمة مع الفلسطينيين.

وإسرائيل تقيّم وتقدر ما قامت به وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية وتقيّم وتقدر التزامها وجهودها التي تبذلها لإخراج عملية السلام من الطريق المسدود الحالي، وللتقريب بين وجهات نظر الطرفين وضمان نجاح المفاوضات. ونحن ملتزمون كلياً بهذه الجهود.

وتعيد إسرائيل التأكيد على اقتراحها إجراء مفاوضات معجلة بشأن الوضع الدائم، وفقاً لجدول زمني يتفق عليه. ونحن نقترح إجراء مفاوضات يتفق فيها الطرفان على النتائج المستتوبة وعلى طريقة تحقيقها. والهدف من هذا الاقتراح هو الإسراع في تحقيق تسوية سلمية، لا تأخيرها. وهذا أيضاً هو نداؤنا الموجه إلى السلطة الفلسطينية واقتراحنا المقدم إليها.

ويمكن للمجتمع الدولي أن يلعب دوراً هاماً في تيسير الحوار بين الطرفين، مما سيمكننا من حل خلافاتنا من خلال المفاوضات المباشرة. فمن خلال المفاوضات المباشرة وحدها يمكننا الوصول بهذه العملية إلى نهاية ناجحة. ولن تساعد في شيء الإعلانات الدولية المنحازة لجانب واحد أو الإملاءات أو الضغوط. ولن تؤدي محاولات

بإخوانهم. ولا يمكن قبول الإرهاب بوصفه أداة مشروعة لحل الخلافات. يجب أن يرفض رفضاً مطلقاً وقاطعاً، ويجب أن يحارب دون هوادة. إننا لن نقبل أن نعيش في ظل تهديد مستمر.

إن ما قاله رئيس الولايات المتحدة ووزير خارجية روسيا في هذه الجمعية قبل بضعة أيام هام وينبغي أن نسترشد به جميعاً في هذا الشأن. وأقتبس مما قاله الرئيس كلينتون عندما تكلم من هذه المنصة:

"الإرهاب هو جريمة دائماً ولا يمكن أن يكون عملاً سياسياً مبرراً". (انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة الخامسة)

وبالتالي، يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية التأكد من ألا يتمتع الإرهاب، ولو ضمناً، بدعم سياسي أو اعتراف أو شرعية.

لقد تعهدت السلطة الفلسطينية وزعيمها عرفات، باسم الشعب الفلسطيني، في اتفاقات أوسلو لعام ١٩٩٣، بمحاربة الإرهاب. وقد أعادوا التأكيد على هذا الالتزام ثانية في الاتفاق المؤقت في عام ١٩٩٥، ومرة ثالثة قبل سنة تقريباً في قمة واشنطن، ومرة أخرى في اتفاق الخليل. ومن دواعي فزعنا أنه ثبت أن هذا الالتزام لم ينفذ على الوجه المطلوب، مما تسبب في أزمة الثقة الراهنة.

تتمسك إسرائيل بدعوة السلطة الفلسطينية إلى الوفاء بوعداتها بمحاربة الإرهاب دون هوادة. ويتعين على السلطة الفلسطينية أن تنضم إلينا وأن تتعاون معنا تعاوناً تاماً في العمل ضد الإرهاب والعنف. إننا لا نسعى إلى أي فرض أو قسر. إننا نسعى فقط إلى تنفيذ الاتفاقات الموقعة. كما أن محاربة الإرهاب، في رأينا المتواضع، تخدم أيضاً مصلحة الفلسطينيين.

ورداً على الأزمات المتكررة في العملية نتيجة لإخفاق السلطة الفلسطينية في الوفاء بالتزاماتها، اقترحت إسرائيل مدونة سلوك ملزمة للعلاقات بيننا. وينبغي أن تشمل هذه المدونة على، أولاً، رفض العنف كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية؛ ثانياً، الحفاظ على إطار المفاوضات المباشرة والموافقة على الامتناع عن محاولات نقل المنازعات والمفاوضات إلى المسرح الدولي؛ ثالثاً، إضفاء الطابع المؤسسي على قنوات الاتصال

نعزز القنوات الثنائية ومتعددة الأطراف على حد سواء، وألا نجعل أيًا منها مشروط بالآخر، وألا نخلق مزيدا من العقبات والحواجز على طريق السلام. وعلامة الاستفهام المعلقة فوق المؤتمر الاقتصادي الإقليمي المزمع عقده في الدوحة، قطر، في وقت لاحق من هذا العام، لهي دليل آخر على هذا الاتجاه السلبي.

إن بلدان الشرق الأوسط الأطراف في جهود السلام لها مصلحة مشتركة في الاستقرار الإقليمي والتهوض بالرخاء والازدهار لكل أمم المنطقة. فنحن نواجه سوياً النقص المتزايد في المياه والامتداد الصحراوي المتواصل، ونواجه أيضاً أخطاراً من داخل منطقتنا تهدد بتقويض استقرار نظم الحكم في مختلف الدول، وبتوريث المنطقة بأسرها في العنف والحرب وسفك الدماء.

قبل بضع سنوات لا أكثر، اضطر العالم قاطبة إلى تشكيل ائتلاف لمواجهة ديكتاتور عدواني سعى إلى غزو بلد مجاور وإرهاب منطقتنا بأكملها. واليوم، نواجه أخطاراً جديدة بل وأكثر تطرفاً، ولكن دروس التجربة الأخيرة لم تستوعب بعد، والعديد من البلدان تغض البصر عن هذا التهديد.

فلا تزال قيادة إيران تتكلم بلهجة تهدد دولة إسرائيل وتدعو إلى تدميرها. ومع ذلك، لا يزال المجتمع الدولي يعيرها أذناً صمماً ويرفض الإعراب علناً عن معارضته لسياسات إيران وإعلاناتها وأفعالها.

إن جهود إيران، مثل جهود العراق، لحيازة جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل الجاهزة للتشغيل، تمثل أكبر تهديد للأمن والاستقرار في الشرق الأوسط وما يتجاوزه. وعواقب برنامج الأسلحة الإيراني تتعدى بكثير الحدود الجغرافية لمنطقتنا. فهي تهدد أمن أعضاء آخرين في المجتمع الدولي ومصالحهم.

وتكرر إسرائيل دعوتها لأعضاء الأسرة الدولية - وفي مقدمتهم الولايات المتحدة وروسيا وأعضاء الاتحاد الأوروبي ورابطة الدول المستقلة - أن يمارسوا نفوذهم بكل ثقله، وأن يتخذوا خطوات ملموسة لمنع هذا التطور الذي يمثل تهديداً لوجود دولة إسرائيل.

وبعد إرساء معاهدات سلام بين إسرائيل وكل بلد في المنطقة، كما نأمل، سيكون من الممكن إنشاء نظام أمني إقليمي من شأنه أن يوفر حلولاً متعددة الأطراف

تدويل النزاع ونقل مسرح المفاوضات إلى الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى إلا إلى خلق عقبات لا داعي لها وإلى جعل المواقف المتصلبة بالفعل أكثر تعنتاً.

لن يتحقق السلام الشامل الذي نتوق إليه حتى نتوصل إلى اتفاقات سلام مع سوريا ولبنان. ومن المحتم أن نتوصل إلى تفاهم واتفاق يمكننا من تجديد المفاوضات وحل جميع القضايا العالقة بيننا. ونحن نتوقع أن نجد في سوريا وفي قائدها شريكا في البحث عن سلام عادل. وإذا كانت سوريا قد اختارت بالفعل خياراً استراتيجياً مؤيداً للسلام - "سلام الشجعان"، كما يقول قائدها - فيتعين علينا إذن أن نتقصى معاً كل سبيل ممكن في كل مكان وزمان، لاستئناف المحادثات بيننا.

لن تقبل إسرائيل استمرار العنف والإرهاب على حدودها الشمالية. فالنشاط الإرهابي لمنظمات مثل حزب الله، والخوف من إطلاق صواريخ الكاتيوشا على مدنها وبلداتنا ومن شن هجمات عليها، يحملان في طياتهما خطر استمرار التوتر الإقليمي واستمرار سفك الدماء. ولا يوجد بين إسرائيل ولبنان نزاع على الأراضي. ونتمنى أن نرى في لبنان حكومة ذات سيادة وحرية ومستقلة تعمل بتصميم ضد المنظمات الإرهابية التي تعمل من أراضيها.

وإذا كنا نريد التوصل إلى سلام، فلا يمكننا أن نحققه بالاتفاقات والعقود وحدها. إن واقع السلام يعني التطبيع والحدود المفتوحة وحرية الحركة والتجارة والتعاون لفائدة المنطقة بأسرها. فهذه هي روح السلام وجوهره. والتطبيع ليس جائزة أو هدية لإسرائيل وحدها.

إن قرارات وزراء خارجية الدول الأعضاء في الجامعة العربية في اجتماعهم الأخير في القاهرة، قبل ما يزيد قليلاً على أسبوع، تتعارض تعارضاً مباشراً مع التطلعات إلى السلام وتقوض أسسه. فمحاولات منع التطبيع مع إسرائيل، وتجميد العلاقات القائمة على مستواها الحالي، وإغلاق مكاتب الاتصال والمصالح بين إسرائيل وجيرانها العرب، وإعادة تنشيط المقاطعة العربية أمور تعني عملياً مقاطعة السلام نفسه. هذه سياسة مدمرة تعكس اتجاه العملية.

كما أن التجميد المستمر والمتعمد للمحادثات متعددة الأطراف يؤثر تأثيراً ضاراً على توطيد السلام. وهذه المحادثات متعددة الأطراف كان المقصود بها، وينبغي أن يكون، أن تمثل أساساً وحافزاً لبناء السلام. وعلينا، إذن، أن

للتعاون والمساعدة في ميادين التعليم والصحة والزراعة والصناعة والشؤون الاجتماعية والقيادة. ونحن نفخر، على وجه الخصوص، بمشاركة متدربين من بلدان عربية - من بينهم فلسطينيون في هذا البرنامج في السنوات الأخيرة. وهؤلاء المتدربون هم مبعوثو النوايا الحسنة وسفراء السلام الذين يحملون معهم رسالة الرفاهية البشرية والأمل العظيم فيها. وكما قال النبي

"كلُّ سوف يساعد جاره ويجعله قويا".

وفي هذه السنة يحتفل الشعب اليهودي، في إسرائيل وفي كل مكان في العالم، بعيد صحوته الوطنية. فقبل خمسين عاما، استعاد الشعب اليهودي سيادته الوطنية في وطنه القديم. وخلال أيام الشتات الحالكة التي دامت ٢٠٠٠ عام، كنا نحلم باليوم الذي نجدد فيه حياتنا الوطنية في أرض أسلافنا، أرض إسرائيل.

وقد تشرف جيلنا بتحقيق هذا الحلم. وها قد عاد الشعب اليهودي وعمّر أرضه. وها هو الشعب اليهودي وقد التأم شمله مرة أخرى في وطنه القديم، ونجح في بناء مجتمع ديمقراطي نابض بالحياة، واقتصاد مزدهر وعلم وبحوث وصناعة.

وفي الخمسين سنة الماضية كنا نكدح لضمان أمن إسرائيل واستقلالها، ولم نكف في الوقت ذاته عن التماس السلام وعلاقات حسن الجوار في منطقتنا. وبعد خمسين سنة أصبحت دولة إسرائيل واقعا لا يمكن محوه.

هذا الأسبوع، نحتفل ببداية السنة اليهودية الجديدة. وفي هذا الوقت المقدس يرفع كل يهودي عينيه نحو السماء وفي قلبه صلاة من أجل سلام العالم، ونهاية البؤس وإشراق فجر جديد من الأمل للجميع. وفي هذا اليوم، يوم الذكرى، يقترب النفخ في البوق بدعاء بأن:

"تنقضي السنة بمتاعبها، وتهل سنة جديدة ببركاتها".

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي وزير خارجية جمهورية مولدوفا، معالي السيد نيكولا تاباكاردو.

السيد تاباكاردو (جمهورية مولدوفا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنيئ الرئيس من كل قلبي لانتخابه لرئاسة الدورة الثانية والخمسين

ومشتركة لكامل مجموعة المشاكل الأمنية في الشرق الأوسط، بما في ذلك إخلاء الشرق الأوسط، على نحو يمكن التحقق منه بصورة فعالة ومتبادلة، من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية، ومن القذائف التسيارية. هذه هي أهدافنا، ويتعين علينا أن نعمل على تحقيقها.

إن إسرائيل عضو نشط ومسؤول في أسرة الأمم الممثلة في هذه الهيئة. ومع ذلك، وبعد ٥٠ سنة من اتخاذ الأمم المتحدة، في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، القرار الذي يدعو إلى إنشاء دولة إسرائيل، لا تزال تنكر علينا حقوقنا المتساوية في هذه المنظمة.

ونحن نعلّق أهمية قصوى على الإصلاح الجذري لعمل الأمم المتحدة. كما أننا نتشاطر رأي البلدان الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة، والتي تؤمن بأن المنظمة في حاجة عاجلة إلى مزيد من الكفاءة وإلى إعادة توجيه مواردها الثمينة والمحدودة في آن واحد نحو مهامها الهامة حقا. ولكننا على اقتناع، في الوقت ذاته، بأنه لا يمكن لأي إصلاح أن يكون مكتملا ما لم تحسم مسألة انضمام إسرائيل إلى مجموعة إقليمية. وندعو هذه المنظمة إلى تصحيح هذا الوضع الشاذ.

ومما زادنا همّا على همّ أننا شهدنا في العام الماضي تصعيدا للحملة السياسية التي تُشن ضد إسرائيل في الأمم المتحدة. وهذه الحملة ليس من شأنها إلا إعاقة عملية السلام وزيادة تقويض الثقة بين الأطراف. وإننا ندعو الدول الأعضاء أن تحجم عن تأييد مثل هذه القرارات. ولقد آن الأوان لأن تقلل هذه الجمعية العامة من عدد القرارات التي تتخذها كل سنة بشأن الشرق الأوسط، وأن تسهم إسهاما إيجابيا في تهيئة المناخ المفضي لإجراء مفاوضات مباشرة بين الأطراف.

وكجزء من التزام إسرائيل الدولي والإقليمي ومن عقيدتها كدولة، فإننا نشارك في برامج تعاونية مع العديد من البلدان التي نتقاسم معها ما اكتسبناه من خبرة ومعرفة في مختلف الميادين. وتعلّق إسرائيل أهمية كبرى على برنامجها للتعاون الدولي، وعلى مساعدة مختلف الشعوب في مواجهة تحديات التنمية ومخاطر الطبيعة والجوع والمرض.

وعلى امتداد أكثر من ثلاثة عقود، شارك عشرات الألوف من المتدربين في دورات دراسية، سواء في إسرائيل أو في بلدانهم، في إطار برنامج إسرائيل

وفي ميدان نزع السلاح، صوت وفد جمهورية مولدوفا كذلك في العام الماضي تأييدا لإقرار معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونتيجة لذلك، يسرني أن أبلغكم بأخني وقّعَت في ٢٤ أيلول/سبتمبر هذه المعاهدة المهمة المعنية بفرض حظر كامل على التجارب النووية. ونحن مقتنعون بأن من شأن تنفيذ هذه المعاهدة أن يعزز الأمن الدولي.

وتؤيد جمهورية مولدوفا أيضا الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في سبيل الحد من استعمال أسلحة تقليدية معينة ذات آثار ضارة وعشوائية، بما فيها الألغام الأرضية المضادة للأفراد، تمهيدا لإزالتها في نهاية المطاف. ونحن مستعدون للمشاركة في الجهود المبذولة تحقيقا لهذه الأهداف.

لقد أوجدت التطورات الإيجابية التي ميزت نشاط المنظمة في السنوات القليلة الماضية مفاهيم معينة وتنوعا في آليات العمل المتبعة في ميدان السلم والأمن الدوليين. ويمكن وضع بعض هذه الآليات موضع التنفيذ قريبا. وربما لا حاجة بي هنا إلى التشديد على فائدة ومنافع القوة الاحتياطية التابعة للأمم المتحدة التي ترحب بها جميع الدول الأعضاء. مع ذلك، أرغب في التشديد على أن جمهورية مولدوفا تود المشاركة في هذا النظام وعلى أن حكومتنا أعربت في العام الماضي عن استعدادها للمشاركة في القوات الاحتياطية التابعة للأمم المتحدة. ولهذا السبب يعتزم بلدي أن يقدم للأمانة العامة للأمم المتحدة في أبكر وقت ممكن معلومات عن الوحدات والمعدات المتوافرة لهذه الغاية.

وعلاوة على ذلك، تنظر جمهورية مولدوفا في إمكانية المشاركة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ونحن نعتقد أن بلدنا تجمّع لديه بالفعل قدر معين من الخبرة في هذا الميدان من خلال مشاركته في مناورات دولية متعددة.

لقد أصبح التمرد الانفصالي واحدا من التهديدات الرئيسية للسلم والأمن الدوليين بعد فترة الحرب الباردة. إذ ولدت الأنظمة الاستبدادية صراعات وتصادمات عرقية في بلدان معينة في أوروبا الوسطى والشرقية. وبعض هذه الصراعات يضرب جذوره في عداوات عمرها عمر الزمن. والبعض الآخر، مثل الصراع الذي

للجمعية العامة للأمم المتحدة. وأنا مسرور بشكل خاص لانتخاب ممثل مميز لأوكرانيا، وهو بلد مجاور وصديق لجمهورية مولدوفا، لهذا المنصب المهم. فقد عملت جمهورية مولدوفا وأوكرانيا، بعد إعلان استقلال كل منهما قبل ست سنوات، على خلق مجتمعين مزدهرين وديمقراطيين. وأنا مقتنع بأن الرئيس سيتمكن، بمهاراته العظيمة وبدعم جميع الدول الأعضاء له، من القيام على نحو مميز بهذه المهمة النبيلة التي أنيطت به خلال هذه الفترة الحاسمة التي تمر بها الأمم المتحدة.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للمساهمة التي قدمها السيد غزالي اسماعيل بصفته رئيسا خلال الدورة الماضية. وأرغب أيضا في أن أعرب عن امتناني للأمين العام، السيد كوفي عنان، لما بذله من جهود في سبيل إصلاح هذه المنظمة العالمية.

إن التكلم أمام الجمعية العامة للمرة الأولى هو شرف وامتياز لي، وأود أن أنقل رسالة صداقة وتضامن من شعب جمهورية مولدوفا.

إن بلدي، الذي يكرس نفسه تكريسا شديدا للمثل العليا لميثاق الأمم المتحدة، يؤيد عملية إصلاح الأمم المتحدة تأييدا قويا. ولهذا السبب أحطنا علما مع الاهتمام ببرنامج الإصلاح الذي اقترحه الأمين العام. فمجموعة المقترحات هذه مصممة لتحقيق الإصلاح بهدف التصدي على نحو أفضل للتحديات التي تبرزها الألفية المقبلة. لقد رحبنا بمبادرات كهذه ونؤيدها.

ومن الواضح أنه لا يمكن لإصلاح الأمم المتحدة أن يمضي قدما ما لم تحسم الأزمة المالية التي تمر بها المنظمة. وما لا شك فيه أنه يجب على الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها المالية في الوقت المحدد وبالكامل. ومن الضروري في الوقت نفسه، إصلاح نظام دفع الاشتراكات بهدف التوصل إلى أنصبة مقررة عادلة تراعي على نحو أفضل مبدأ قدرة كل بلد على الدفع. ونحن، من جهتنا، لن نألو جهدا في سبيل الوفاء بالتزاماتنا المالية.

وتؤيد جمهورية مولدوفا تأييدا كاملا الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في سبيل صون السلم والأمن الدوليين. ففي السنوات الخمس التي تلت قبول عضوية بلدنا في الأمم المتحدة، شاركنا في تقديم عدد من القرارات في ميدان الأنشطة المهم هذا.

اندلع في صيف ١٩٩٢. مع ذلك، لا تزال السلطات في جمهورية مولدوفا تسعى إلى إيجاد حلول براغماتية بهدف المحافظة على وحدة أراضي البلد.

وفي أعقاب المفاوضات التي أجريت مع قادة الإقليم الانفصالي. وبعد الوساطة التي قام بها الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تم التوصل إلى اتفاق بين أطراف الصراع فيما يتعلق بالمبادئ العامة لتسوية الخلاف. وعلى غرار ذلك، جرى توقيع مذكرة بشأن تطبيع العلاقات بين سلطات جمهورية مولدوفا وإقليم ترانسدينيستر. في الوقت نفسه، وقّع رئيسا أوكرانيا والاتحاد الروسي والرئيس المناوب لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إعلانا مشتركا يؤكد أهمية التزام الأطراف في المذكرة بممارسة علاقاتها في سياق الحدود القائمة للبلد بمنح وضع خاص للمنطقة الشرقية من جمهورية مولدوفا.

ووفقا لأحكام المذكرة، أنشئت لجنة مخصصة للتفاوض بشأن الوضع القانوني لمنطقة ترانسدينيستر. ومما يؤسفنا أن المفاوضات متوقفة في اللجنة بسبب عناد جانب ترانسدينيستر وموقفه البالغ التسييس. ولذلك، لم يتوصل إلى حل مقبول بشكل متبادل بشأن العناصر الرئيسية لحل النزاع، وهي التحديد القانوني لوضع ترانسدينيستر وسلطة الأطراف خلال المرحلة الانتقالية. وقد أصر جانب ترانسدينيستر، في معارضته لأحكام الاتفاق، على تسوية تتعارض مع دستور جمهورية مولدوفا وتضر بمبدأ السيادة على أراضي البلاد. ورغم الالتزامات التي تعهد بها الزعماء الانفصاليون عند توقيعهم على المذكرة قاموا، متجاوزين سلطاتهم، بسن بعض التشريعات غير الدستورية بإقامة ما يسمى بحدود جمركية في ترانسدينيستر، و"لجنة لترسيم حدود الدولة في المنطقة". وبالإضافة إلى هذا، ارتكبت سلسلة من الأعمال غير المشروعة في المنطقة التي تسيطر عليها قوات حفظ السلام.

لذلك، لا بد لي أن أؤكد أن من الحيوي كفالة القيام بوساطة أكثر نشاطا من جانب الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأيضا بإجراء أقوى من جانب المجتمع الدولي بقيادة الأمم المتحدة. إن الصراع في ترانسدينيستر يمكن أن يزعزع الوضع السياسي والعسكري، ويهدد السلم والأمن الإقليميين ودون الإقليميين. ونحن نعلم أن النظام الانفصالي في ترانسدينيستر تدعمه قوة شبه عسكرية قوية لديها

تورطت فيه جمهورية مولدوفا والذي اندلع قبل خمس سنوات، فيلقى التحريض ويستمد الدعم من الخارج بهدف إحياء نوع من الهيمنة التي ولّى عليها الزمن.

ولهذا السبب أود أن أشدد على حقيقة أن التيارات الانفصالية الحديثة التي ظهرت في الدول المستقلة حديثا، والتي هي أعضاء في الأمم المتحدة، لا تمت بصلة إلى التطلعات المشروعة للشعوب في تقرير المصير. وإن محاولات الخلط بين الحق في تقرير المصير وحق مجموعة عرقية أو قومية في أن تنشئ نظام حكم خاصا بها أو في أن تنشئ، تشكل في رأينا مخاطر حقيقية تتهدد الأمن الدولي والإقليمي. وعلاوة على ذلك، يشير ميثاق الأمم المتحدة إلى الحق في تقرير المصير على أنه مبدأ لا يمكن استخدامه لتبرير انتهاك مبدأ استقلال الدولة وسلامتها الإقليمية. مع ذلك، يتحتم تعريف مبدأ تقرير المصير هذا بدقة أكبر بهدف تجنب أية اجتهادات متفرضة.

ومن الواضح تماما أن استقرار الدول صغيرها وكبيرها، يتوقف على عدد من العوامل، مثل حكم القانون واحترام حقوق الإنسان، والديمقراطية والتنمية الاقتصادية. لذلك تجهد حكومتنا في إقامة نظام اجتماعي منصف يستند إلى احترام كرامة شخص الإنسان. ولكن عملية الإصلاح الاقتصادي مع كل المشاكل المتأصلة فيها، تؤخر تحقيق هذه الأهداف.

إن التكاليف الاجتماعية الباهظة التي تنطوي عليها المرحلة الانتقالية ملموسة في كل ثنايا المجتمع. وعلى الرغم من كل هذه الصعوبات، ما زلنا مصممين على متابعة عملية الإصلاح الاقتصادي. وإننا نعمل على الدعم الذي تقدمه البلدان المتقدمة النمو والأمم المتحدة والوكالات والمنظمات الدولية الأخرى خلال هذه الفترة الحاسمة من إصلاح بلدنا. وأغتتم هذه الفرصة لأعرب عن امتنان بلدي، شعبا وحكومة، للدول والمؤسسات الدولية التي دعمت تعزيز آليتي الديمقراطية واقتصاد السوق في جمهوريتنا. وعلاوة على ذلك، أشير مع الارتياح إلى أن بلدي أحرز تقدما في بناء مجتمعه المدني وفي إقامة المؤسسات الديمقراطية.

ومن المفارقات مع ذلك إننا، في ظل ظروف مؤقتة كهذه، لم ننجح في التوصل إلى تسوية نهائية للصراع الذي

ما فعله برلماننا - لا يمكن تبريره أو شرحه. وقد أكد لنا في مناسبات عديدة، على أعلى المستويات - أن مسألة انسحاب القوات ستجري تسويتها. ومن المؤسف أن هذه المشكلة لا تزال دون حل.

ونحن نفهم، بطبيعة الحال، أن عدم تصديق الدوما على اتفاق ١٩٩٤ ينطوي على تعقيدات قانونية بالنسبة للحكومة الروسية. ومع ذلك، نعتقد أن الوقت قد حان لإيجاد حل لمسألة انسحاب القوات. ووفقاً لمبادئ القانون الدولي، لا يمكن لجيش أجنبي أن يبقى مرابطاً في أراضي دولة أخرى دون موافقتها الحرة. وبالإضافة إلى هذا تؤيد منظمات دولية، وبخاصة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تأييداً قوياً لانسحاب غير المشروع والفوري والمنتظم والكامل للقوات الروسية من أراضي جمهورية مولدوفا. وأخيراً، إن قبول روسيا عضواً كاملاً العضوية في مجلس أوروبا كان مشروطاً بانسحاب قواتها في الوقت المحدد من أراضي جمهورية مولدوفا.

أحدث الأسلحة التي تحصل عليها من المعدات المتاحة لدى قوات الاتحاد الروسي، المتواجدة بشكل غير قانوني على أراضيها. وفي الوقت نفسه، يحاول زعماء المعارضين للسلطة الدستورية الحصول على أسلحة تخص القوات العسكرية الروسية، بينما يعارضون الانسحاب التام لقوات الاتحاد الروسي وأسلحتها. ولذلك، يجب الإشارة إلى أن نزع سلاح وتسريح المجموعات شبه العسكرية التابعة لترانسديستر لهما نفس الأهمية التي لانسحاب القوات الروسية.

وكلتا العمليتين يجب رصدتهما من جانب مراقبين دوليين. ولقد توصلنا إلى نتيجة مؤداها أن أي حل فوري فعال لهذا الصراع يتطلب مشاركة أكثر نشاطاً من جانب الهيئات الدولية وأيضاً من جانب بلدان المنطقة بل حتى من الدول الكبرى. ونحن في انتظار تلك المشاركة، لأن خبرتنا الأخيرة تظهر أن جميع المحاولات التي بذلتها سلطات جمهورية مولدوفا لتسوية الصراع في منطقة ترانسديستر عن طريق الحوار والمفاوضات قد باءت بالفشل. ومصالح الزعماء الانفصاليين تخضع لمصالح أخرى ذات طابع سياسي محض تتجاوز سياقنا الوطني.

ثمة خطر من أن يستمر الصراع إلى ما لانهاية. ونحن نعتقد أن مشكلة المنطقة الشرقية من جمهورية مولدوفا كان يمكن حلها بالوسائل السلمية وبطريقة متحضرة لو أن النظام الانفصالي لم يتلق دعماً من الخارج. وفي كثير من الحالات قدم هذا الدعم عمداً بغرض تحقيق مصالح جغرافية - سياسية، ولكن في بعض الأحيان حصل الانفصاليون في المنطقة الشرقية من جمهورية مولدوفا على دعم غير مباشر وغير مقصود عن طريق الأنشطة التجارية غير المشروعة لشركات وهيئات في بلدان متقدمة النمو. ونحن نأمل أن تقوم حكومات البلدان التي تقدم، نتيجة فهم معين، تأييداً سياسياً ودعماً فنياً إلى النظام الانفصالي في ترانسديستر، بإنهاء تلك الأنشطة. وهذه الأعمال لا يمكن التسامح بشأنها بعد الآن لأنها تشكل تدخلاً مباشراً فعلياً في الشؤون الداخلية لجمهورية مولدوفا.

إن وضع فرق عسكرية للاتحاد الروسي بطريقة غير مشروعة على أراضي بلدي لا يزال مستمراً. والحد الأقصى الذي وضعه الاتفاق المولدوفي - الروسي لعام ١٩٩٤ بشأن انسحاب القوات الروسية من الإقليم هو ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وعدم تصديق "الدوما" (البرلمان) على الاتفاق طوال ثلاث سنوات - على عكس

ونحن نعتقد أن القوى السياسية في الدوما التي تعارض انسحاب القوات ستكون حساسة أيضا بالنسبة للالتزامات القانونية المترتبة على الاتحاد الروسي. ونأمل أيضا توخي السرعة في إزالة الأسلحة وانسحاب القوات من أراضي جمهورية مولدوفا واستكمالهما بأسرع وقت ممكن. وهذا الإجراء سيخدم بالتأكيد مصالح كلا البلدين ومن شأنه أن يعبر على النحو الملائم عن المستوى الرفيع الذي توصل إليه في تنمية العلاقات بين جمهورية مولدوفا والاتحاد الروسي.

في الختام، أعرب عن الأمل الوطيد في أن يسير عمل الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة في مناخ من التضامن، مع اتباع نهج عملي بنّاء عند تناول المشاكل المعقدة التي تواجه العالم في نهاية هذا القرن. ووفد بلدي، شأنه شأن وفود الدول الأعضاء الأخرى، مستعد للإسهام في تحقيق مقاصد الأمم المتحدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.